" الكَهَانَةُ والإلْهَامُ فِي مَيْزانِ النَّقْدِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ "

عَرْضٌ وتَحْلِيلٌ

إعداد الدكتورة

وفاء علي أحمد علي أبو طالب

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" الكَهَانَةُ والإلْهَامُ في مَيْزَانِ النَّقْدِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ " عَرْضٌ وتَحْلِيلٌ

وفاء علي أحمد علي أبو طالب

قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، جامعة الأزهر، مِصر.

البريد الإلكتروني: 1619020007@azhar. adu. eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الجانب الخفي الواعِي، أو الحِس الحديثي المكنون لدى المحدثين، والذي يُساعدهم في الوصولِ إلى الأحكامِ السديدةِ على الأحاديثِ بعبارةٍ قد تقصرُ عنها الأدلة، وقد تمثَّل هذا المعنى بارزًا في لفظتي: " الكهانة " و" الإلهام " في كلامهم، أو كلام غيرهم فقمت بجمع ألفاظهم في ذلك، وبيان المراد من تِلك الإطلاقات بما يُجلِّي طريقتهم في النقد والتحليل، ومِن ثم دفع بعض الشبهات التي قد تمس طرائق المحدثين في نقدهم للرواية الحديثية بأنه لا يعدو أن يكون تكهنًا أو إلهامًا عاريًا عن الأدلة والبراهين لا سيما وأن هذين المصطلحين قد استخدمهما بعض نُقَّاد الحديث في إبداء معايير ووسائل الحكم على بعض الأحاديث، وقد سلكتُ في ذلك المنهج الاستقرائي للتنقيب والجمع، ثم الاستنباطي، والتحليلي، للوقوف على المراد من تِلك الإطلاقات، من خلال تحليل كلامهم في ذلك، وقد توصل هذا البحث إلى أن منهج المحدثين لم يكن قائمًا على التكهن والإلهام الشخصي العاري عن الاجتهاد بالنظر في الأدلة كما ادَّعَى عليهم بعضُ المستشرقين، وإنما كان مبنيًا على ضوابط علمية موضوعة صارمة تشمل دراسة الإسناد والمتن، وتتفق مع مبادئ البحث التاريخي، والتدقيق العلمي الحديث، مما يدحض أي افتراضات بوجود تأثير للعوامل غير العقلانية مثل الكهانة، أو الكشف الغيبي كما هو

منهج بعض الصوفية المجانبين للحق والصواب، وتوصي تِلك الدراسة: توجيه الباحثين إلى الاطلاع على مصادر النقد الحديثي الأصلية بدلًا من الاعتماد على تفسيرات المستشرقين التي تروم طمس هذا الفن بالكلية، ومن ثم الدين بِرُمَّتِه.

الكلمات المفتاحية: الكهانة – الإلهام – الكشف – نقد – المحدثين.

Divination and Inspiration in the Balance of Hadith Criticism: A Study and Analytical Review

Wafaa Ali Ahmed Ali Abu Talib
Department of Hadith and Its Sciences، Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls ،
Kafr El-Sheikh، Al-Azhar University، Egypt
Email: 1619020007@azhar. adu. eg

Abstract:

This study aims to uncover the subtle، intuitive insight—or what may be termed the “hadith-critical instinct”—that early hadith scholars possessed، which enabled them to reach sound judgments on narrations، sometimes in ways that transcend conventional evidence. This faculty is occasionally referred to using the terms divination(kāhānah) and inspiration(ilhām)، either in the scholars’ own words or in the commentary of others. The research undertakes to collect and analyze these references، clarifying their intent and thereby illustrating the methodological rigor of hadith criticism.

The study also addresses and refutes certain doubts raised about the objectivity of hadith criticism—particularly claims that it relies on intuition or mystical inspiration devoid of evidence or proof. This is especially relevant given that some hadith critics historically used terms like ilhām when articulating their evaluative judgments on narrations.

Employing an inductive approach for source collection، followed by analytical and inferential methods، the research investigates the scholars' use of such terminology and situates it within the framework of their broader critical method. The findings affirm that hadith criticism was never based on subjective conjecture or baseless inspiration، as some Orientalists have alleged. Rather، it was grounded in a strict، evidence-based methodology that evaluated both the chain of transmission(isnād) and the content(matn) of the hadith، in accordance with principles of historical inquiry and modern academic rigor.

The study concludes by emphasizing that references to inspiration or divinatory insight in the hadith tradition must be understood within a methodological context—not as mystical claims، but as shorthand for refined critical acumen. The paper recommends that researchers turn to original hadith criticism sources rather than rely on Orientalist interpretations that aim to undermine the discipline and، by extension، the entire Islamic tradition.

Keywords: Divination – Inspiration – Unveiling – Criticism – Hadith Scholars.

.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإن علم الحديث من أشرف العلوم وأجلها، والاشتغال به لمن صدقت نيته من أفضل القُربات وأحسن الطاعات، وكيف لا يكون كذلك؟! وهو مشتمل على بيان أخبار وأحوال الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي أمرنا ربنًّا - عزَّ وجلَّ - بطاعته واتباعه، فقال تعالى: " وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا".(١).

ولا شك أنَّ علمَ الحديثِ الشريفِ، وما يقوم عليه من نقد الأسانيد والمتون له منهج وقواعد لا يَحِيدُ عن منهج الدين الإسلامي القويم الذي يقوم على مبدأ احترام العقول، وذِكر الأدلة والبراهين التي يحصُل بها اطمئنان للقلب، واقتناع للعقل، وغِذاء للروح، ولِذا أعطانا الله - تبارك وتعالى - الحق في طلب الدليل، والحُجة على ما يُملى علينا من أمورٍ، فقال تعالى: " قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ"(٢).

وقد وردت نصوص عن بعض العلماء من المحدثين تُفيد - من حيث المنطوق - بأن عِلم الحديث كَهانةٌ، أو إلهامٌ، وقد استغل المُلْحِدون والمشككون في ثوابت الدين بدهائهم تلك النصوص، وسارعوا إلى التشكيك في أسلوب المحدثين في نقد الحديث، وأنهم يعتمدون على التكّهن والإلهام العاري عن الدليل؛ لإصدار بعض الأحكام، وذلك بعيدٌ عن المنهج القويم

---

(١) سورة الحشر: من آية ٧

(٢) سورة النمل: من آية ٦٤

القائم على الدلائل العلمية، والبراهين القويَّة، مما يُفيد دحض تلك النصوص وردِّها.

ولِذا أردت التطرق إلى دِلالة لفظتي "الكهانة والإلهام" الواردتين في كلام بعض المحدثين، ومعرفة مرادهم من تلك الإطلاقات، وردع تلك الشبهات التي تمسُّ طرائق المحدثين في نقدهم لهذا العلم الشريف الذي خصَّ الله - تعالى - به هذه الأمة على سائر الأمم.

أهمية هذا الموضوع:

وتكمُن أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياري له فيما يلي:

١- إن الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع في الأساس؛ هو إرادة الوقوف على الجانب الخفي الواعِي، أو الحِس الحديثي المكنون لدى المحدثين، والذي يُساعدهم في الوصولِ إلى الأحكامِ السديدةِ على الأحاديثِ بعبارةٍ قد تقصرُ عنها الأدلة، وقد تمثَّل هذا المعنى بارزًا في لفظتي: " الكهانة " و" الإلهام " في كلامهم.

٢- معرفة المُراد من تلك الإطلاقات المُشكلَةُ من حيث المنطوق على جِهة الدِّقة والتحري؛ وذلك من خلال تحليل كلامهم، والنظر في صنيعهم.

٣- الجواب عن تشكيك بعض دُعاة اللادينية بأن الأحاديث النبوية تُدرك بالكهانة والإلهام العاري عن الأدلة، لا سيَّما وأنَّ هذين المصطلحين قد استخدمهما بعض نُقَّاد الحديث في إبداء معايير ووسائل الحكم على بعض الأحاديث، وفهمهم للنصوص والروايات.

٤- كما أنَّ هذا البحث يُبرز دور النقد الحديثي في حِماية السنة النبوية من الدخلاء.

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود اطلاعي وبحثي على من تناول هذا الموضوع ببحثٍ مُستقِلّ بالكيفية التي رسمتها في الخطة، اللهم إلا بحثًا بعنوان " الإلهام في ميزان النقد عند المحدثين "(١)

---

(١) وقد نُشِر هذا البحث في كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، عام٢٠٠٣م.

للباحث/ طارق أسعد حلمي الأسعد، يقع هذا البحث في حوالي عشر ورقات.

ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث معروض على الشبكة المعلوماتية(الإنترنت) إلا أنَّ الباحثَ قد سَلَك فيه خُطة(١) غير التي ارتسمتها في بحثي، كما اختلف أسلوب العرض والتحليل كليًا عمَّا سِرتُ عليه، كما أنَّ هذا البحث ينقصه - من وِجهة نظر الباحثة - الكثير من الأدلة من واقع صنيع المحدثين التي تُثبت عدم اعتماد المحدثين الكهانة والإلهام منهجًا من مناهجهم في نقد الأسانيد والمتون كما ادَّعى عليهم البعض، وهذا هو الجديد الذي يُقدمه هذا البحث.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي(٢)؛ وذلك للوقوف على أقوال بعض المحدثين التي تُفيد استعمالهم للفظتي الكهانة والإلهام في نقدهم للحديث، ثم استخدمتُ المنهج التحليلي(٣)، والاستنباطي(٤)؛ وذلك لمعرفة مُرادهم من تلك الإطلاقات، ودفع شبهات المشككين حول منهجهم النقدي للحديث.

---

(١) خطة بحثه: المبحث الأول: تعريف الإلهام وما في معناه من المعارف القلبية، المبحث الثاني: مكانة المعرفة القلبية الحاصلة بالإلهام في الحكم على المعقولات عند أهل السنة، المبحث الثالث: الحكم على الحديث من جِهة الإلهام عند المحدثين.

(٢) المنهج الاستقرائي: هو الذي ينطلق من الجزئيات للوصول إلى حكم كلي، وذلك بتتبع الموضوع واستقرائه من مظانه، وجمع المعلومات المتعلقة به. انظر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته للدكتور/ محمد زيّان عمر (ص ٣٢).

(٣) المنهج التحليلي: يقوم الباحث من خلاله بالوقوف عند مفردات بحثه محللًا وواصفًا وكاشفًا عن جميع جزئياته بأسلوب علمي واضح مستخدمًا تنظيمًا مُعينًا للوصول إلى الحقائق والنتائج. المصدر السابق (ص٣٣).

(٤) المنهج الاستنباطي: وهو الطريقة التي يقوم فيها الباحث ببذل أقصى جهد عقلي ونفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج نتائج مدعمة بالأدلة الواضحة. مناهج البحث للدكتور/ محمد محمود ربيع (١/ ٢٥٥).

خطة البحث:

وأمّا عن الخُطة التي ارتسمتها، فقد اقتضت الدراسة تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس علمية.

أمّا المقدمة: فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة حوله، وخطة البحث، ومنهج البحث.

المبحث الأول: وهو مبحث مَفَاهِيمي، للتعرف على بعض مفردات عنوان البحث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان معنى لفظتي: " الكهانة"، و " الإلهام "، وبيان الفرق بينهما.

المطلب الثاني: بيان معنى (النقد) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

المطلب الثالث: بيان معنى الكشف والإلهام عند الصوفية، وتأثير ذلك على الأحكام الشرعية عندهم.

المبحث الثاني: الكهانة والإلهام في نقد المحدثين، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إطلاق لفظتي: " الكهانة" و " الإلهام " في كلام بعض المحدثين.

المطلب الثاني: المراد بالكهانة والإلهام في إطلاقات المحدثين.

المطلب الثالث: ذِكر شُبَه بعض الطاعنين والمستشرقين حول منهج النقد عند المحدثين بأنَّه لا يعدو أن يكون تكهنًا، أو اعتبارًا روحِيًا، والرد على ذلك من واقع صنيع المحدثين في نقد الرواية الحديثية.

المطلب الرابع: أسباب عدم ذِكر المحدثين الدليل إلى ما ذهبوا إليه من التصحيح والتضعيف، أو التعليل عند نقد الروايات.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها، ومقترحات البحث.

- قائمة المراجع التي استقيت منها المادة العلمية لهذا البحث.
- فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها هذا البحث.

المبحث الأول

المطلب الأول: معنى "الكهانة"، و"الإلهام"، وبيان الفرق بينهما.

أولاً: معنى الكهانة في اللغة، وفي مفهوم بعض العلماء:

قال ابن فارس: " كَهَنَ، الكاف والهاء والنون كلمة واحدة، يُقال: الرَّجُل يَكْهُن كَهَانة، وهو الَّذي يُخْبِرُ بِما يكون بِرأيه وظَنِّه.(١).

وقال ابن الأثير: الكاهِنُ: هو الذي يتعَاطَى الخبرَ عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويَدَّعِي معرفة الأسرار، ومنهم من كان يَعْرِف الأمور بمقدِّماتِ أسبابٍ يَسْتَدلُّ بِهَا عَلَى مَواقِعها مِنْ كَلَامِ مَن يَسأله أَوْ فِعْلِه أَوْ حَالِهِ.

ثم قال: والعرَب تُسَمِّي كلَّ مَنْ يَتعاطَى عِلْماً دَقيقاً كاهِنًا، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يُسَمِّي المُنَجِّم والطَّبيب كاهِناً.(٢).

وقال ابن القيم الجوزية: " الكاهِن هو، من يُخْبِرُ عن نوع من المغيبات بواسطة إخوانهم من الشياطين الذين يلقون إليهم السمع ".(٣).

نفهم من ذلك: أن الكهانة إنما يُعتمد فيها – في الغالب – على تحصيل المعرفة بأمورٍ غير شرعية، أو أمورٍ غيبية كالتنجيم، والتخرُّص، ونحوهما.

ثانيًا: معنى الإلهام في اللغة، وفي مفهوم بعض العلماء: --

قال ابن فارس: " لَهَمَ: اللام والهاء والميم أصلٌ صحيحٌ يَدلُّ على ابتلاع شَيْءٍ، تقولُ العرب: التهم الشيء؛ التقَمَه، ومن هذا الباب: الإلهام، كأَنَّه شيء أُلقِي في الرَّوْعِ

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ١٤٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري (٤/ ٢١٤).

(٣) مدارك السالكين لابن القيم الجوزية (٢/ ٤٩٣).

فالتهمه".(١).

وقال أبو الهلال العسكريّ: " الإلهام: مَا يَبْدُو فِي الْقلب من المعارف بطرِيق الْخَيْر ليُفعل، وبطريق الشَّرّ ليُترك ".(٢).

وقال ابن الأثير: " الإِلْهَام: أَنْ يُلْقِيَ اللهُ فِي النَّفْس أمْرًا، يَبْعَثُه عَلَى الفِعْل أَوِ التَّرْك، وَهُوَ نَوْع مِنَ الوَحْيِ يَخُصُّ اللهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَاده"(٣).

وقال الشريف الجُرجاني: " ما يلقى في الروع بطريق الفيض، وقيل: الإلهام: ما وقع في القلب من علم، وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية، ولا نظر في حُجة، وهو ليس بحُجةٍ عند العلماء، إلا عند الصوفيين".(٤).

وقال أبو البقاء الكفويّ: " الإلهام: هُوَ إِيقَاع الشَّيْء فِي الْقلب من علم يَدْعُو إِلَى الْعَمَل بِهِ من غير اسْتِدْلَال تَامّ، وَلَا نظر فِي حجَّة شَرْعِيَّة، وَقد يكون بطرِيق الْكَشْف، وَقد يحصل من الْحق من غير وَاسِطَة الْملك بِالْوَجْهِ الْخَاص الَّذِي لَهُ مَعَ كل مَوْجُود.

ثم قال: " فَلَا يجب إِسْنَاده وَلَا استناده إِلَى الْمعرفَة بِالنّظرِ فِي الْأَدِلَّة، وَإِنَّمَا هُوَ اسْم لما يهجس فِي الْقلب من الخواطر بِخلق الله فِي قلب الْعَاقِل، فيتنبه بذلك ويتفطن، فيفهم الْمَعْنى بأسرع مَا يُمكن، وَلِهَذَا يُقَال:(فلَان مُلْهَمٌ)، إِذا كَانَ يُعرفُ بِمَزِيدِ فِطْنته وذكائه مَا لَا يُشَاهِدهُ...، وهُوَ من الْكَشْف الْمَعْنَوِيّ ".(٥).

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٢١٧).

(٢) الفروق اللغوية لأبي الهلال العسكري (١/ ٨٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٢٨٢).

(٤) التعريفات للجرجاني (١/ ٣٤).

(٥) الكليّات لأبي البقاء الكفوي (١/ ١٧٣).

وقال ابن رجب الحنبلي " وَذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْكَشْفَ لَيْسَ بِطَرِيقٍ لِلْأَحْكَامِ. "(١).

وقال ابن القيم الجوْزيّة: " وَالْعِلْمُ اللَّدُنِّيُّ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَقْذِفُهُ اللهُ فِي الْقَلْبِ إِلْهَامًا بِلَا سَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ، وَلَا اسْتِدْلَالٍ، وَلِهَذَا سُمِّيَ لَدُنِّيًّا، قَالَ اللهُ – تَعَالَى -: {وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا}". (٢)(٣).

نفهم من ذلك: أنَّ الإلهام، هو نوعٌ من الفَهْم الخاص، أو الإدراك الحِسي الباطني، يُلهَمُ به الشَّخْص تُجاه بعض الأمور.

الفرق بين الكهانة والإلهام: مما سبق ذِكره نجد أنَّ هُناك فارقًا بين مدلول لفظتي "الكهانة"، و"الإلهام"، فالكهانة إنما تكون بالاعتماد على وسائل غير مشروعة؛ للحكم على بعض الأمور، فهي في عِداد الإخْبَار بأمورٍ غيبية خارقة للعادة أو الطبيعة.

بينما الإلهام وإن كان إدراكًا قلبيًا، وميلًا نفسيًّا إلّا أنَّ مردَّه إلى أمورٍ ملموسة، وأدلة متكاثرة ناتجة عن كثرة العلم بالشيء، ودوام المزاولة له، فهو لا يَعْدو الفراسة والحدْس الذي قد يختص الله به من يشاء من عباده.

المطلب الثاني: معنى (النقد) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين: -

النقد لغة: (النون والقاف والدال) أصلٌ صحيحٌ يدل على إبراز الشيء وبروزه، ومن الباب نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ، أَوْ يُمَيِّز جَيّده من ردِيئِه، وَتَقُولُ

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (٢/ ١٠٤).

(٢) سورة الكهف: من آية ٦٥

(٣) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية (٣/ ٤٣١).

الْعَرَبُ: مَا زَالَ فُلَانٌ يَنْقُدُ الشَّيْءَ، إِذَا لَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ..(١)، ويقال: ما فيه شيء يُنقد: أي عيبٌ يُنظر إليه.(٢)، وكذا يُقالُ:(نَاقَدَهُ) فُلانٌ: أي نَاقَشَهُ فِي الْأَمْرِ، و(انْتَقَدَهَا) أيّ: أَخْرَجَ مِنْهَا الزَّيْفَ.(٣).

من خلال النظر في المعاني السابقة نرى أن لفظة(نَقْد) في اللغة تدور حول معنيين لا غِنى لأحدهما عن الآخر، فهُما بمنزلة السبب والمُسبب، أو المقدمات والنتائج، أحدهما: النظر الفاحص، أو المناقشة الدقيقة، ثانيهما: الكشف عن محاسن الشيء وعيوبه، وتمييز جيده من رديئه.

ولفظة(نقْد) في اصطلاح المحدثين لا تخرج عن هذه المعاني اللغوية، ومعناها عندهم: التدقيق الشديد، والنظر الفاحص، والاعتناء التام بالأحاديث سندًا ومتنًا؛ لتمييز صحيحها من ضعيفها بقواعد مخصوصة، ودلائل معلومة.(٤).

فأمّا نقد السند فمنه: الكلام على أحوال الرواة توثيقًا وتضعيفًا، وهو ما يُسمّى في اصطلاح المحدثين بـ " الجرح والتعديل "؛ وذلك لمعرفة من تُقبل رواته منهم ومن تُرد، وهو من أهم أنواع علوم الحديث إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ فهو السبيل إلى معرفة حال الحديث قبولًا وردًّا، ولهذا قال الإمام العِراقي:

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٤٦٧).

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري (١٠/ ٦٧٢٦).

(٣) مختار الصحاح للجوهري (٢١/ ٣١٧).

(٤) وانظر: منهج النقد عند المحدثين للشيخ/ محمد مصطفى الأعظمي (ص ٥).

وَأعْنِ بِعِلمِ الجَرْحِ(١) وَالتَّعْدِيلِ(٢)(٣) فَإِنَّهُ الْمِرْقَاةُ لِلتَّفْضِيلِ
بَيْنَ الصَّحِيحِ والسَّقِيمِ وَاحْذَرِ مِنْ غَرَضٍ، فَالجَرْحُ أَيُّ خَطَرِ(٤).

ولهذا نرى المحدثين أهل الشأن وحُرَّاسه قد وضعوا الشروط الدقيقة لقبول أخبار الرواة فأخذوا يُفتِّشون عن حالهم في عدالتهم، وتحري مدى ضبطهم وحِفظهم، وسماعهم عمّن فوقهم، ومُلازمتهم لشيوخهم، واختبار مدى ثقتهم فيمن حدَّثهم، وتمييز صحيح حديثهم من ضعيفة - بالنسبة إلى الراوي الواحد - بسبب اختلاطهم، أو ضِياع كتبهم، أو ذِهاب بصرهم، أو بالنَّظَرِ إلى بِلدانِهِم، أو تمكنهم في كتبهم عن حفظِهِم، إلى غير ذلك من المقاييس الدقيقة لنقد الرواة، وهكذا في كل رَاوٍ في سلسلة الإسناد إلى أن يصل إلى الراوي الأعلى.

حتى قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧هـ):(ولمّا كان الدين هو الذي جَاءنا عن اللهِ عزّ وجل، وعن رسوله - صَلّى اللهُ عليْه وسلم - بنقل الرواة حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفَحْص عن النّاقلة والبحثِ عن أحوالِهم، وإثباتِ الذين عرفنَاهُم بشرائطِ العدالة، والثبتِ في الرواية... وأن يَعزِلَ عنهم الذين جرّحهم أهلُ العدالةِ، وكشفوا

---

(١) الجرح: هو ظهور وصف في الراوي يُثلِم عدالته، أو يَخلّ بحفظه وضبطه. نزهة النظر للحافظ ابن حجر العسقلاني (١/ ٦٩).

(٢) التعديل: هو تزكية الراوي بِما يقتضي سلامته من الجارح، وقبول روايته. راجع: جرح الرواة وتعديلهم للدكتور/ محمود عيدان (٦/ ١).

(٣) علم الجرح والتعديل: هو علمٌ يبحثُ عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ لقبول رواياتهم أو ردَّها. حاجي خليفة. كشف الظنون (١/ ٥٨٢).

(٤) ألفية الإمام العراقي (١/ ١٨٣).

لنا عن عوْرَاتِهِم في كَذِبِهِم، وما كانَ يَعتريهم من غالبِ الغفلةِ، وسوءِ الحفظِ...)(١).

ومن مظاهر نقدهم للإسناد أيضًا: النظر في اتصال الإسناد من انقطاعه؛ إذ الاتصال شرطٌ أساسيٌّ من شروط صحة الحديث المتفقُ عليها بين العلماء، وعليه يُعدُّ الحديث الذي سقط أحد رُواته منقطع ضعيف، وقد أولى المحدثون عنايتهم البالغة في السبر والتفيش في الأحاديث من أجل البحث عن توافر هذا الشرط من عدمه؛ وذلك لما له من أهمية بالغة في التصحيح والتضعيف.

بل من عجيب دقتهم، وبديع صنيعهم أنْ بيَّنوا أنَّه ليس كل ما ورد فيه التصريح بالسماع فهو متصل؛ إذ قَدْ يقع الخطأ في ذلك فيُصرَّح بالسماع في غير ما حديثٍ، ثم يكشف الأئمة النُّقَّاد بأن هذا التصريح خطأ، أو أنَّ ما ظاهره متصل صوابه أنّه منقطع(٢).

وهذا ليس لكل أحدٍ إنما هو لأولئك الرجال الذين أفنوا أعمارهم من أجل العِناية بكل ما يدفع الوهن والتضعيف عن حديث رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم -، وهم مع ذلك إنما يشترطون في الخبر المتصل الذي يرويه العدول الضابطون أن يكون سالمًا من العِلل القادحة، وأنْ لا يُخالف بروايته غيره مِمَّن هم أولى منه حِفظًا وإتقانًا.

وإنما حكم المحدثون على الحديث الذي توفرت فيه هذه الشروط بالصحة؛ لأن السند إذا كان متصلًا أمنًا من أنْ يكون هناك محذوف يُؤتَى منه الكذب أو الغلط، وإذا كان الرواة للحديث عدولًا ضابطين يغلب على الظن صدقهم، ويترجح عدم خطئهم ونسيانهم، ويكون احتمال الكذب أو الغلط احتمالًا بعيدًا لأنه يبعد جدًا من رجل مستقيم على الشريعة

---

(١) الجرح والتعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (١/ ٥).

(٢) راجع في ذلك: كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، بتحقيق د: همام سعيد (١/ ١٤٠).

استقامة تامة ورجل ذي مروءة أن يكذب ولا سيما على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكذلك يُستبعَد جدًا من راوٍ تام الضبط أن يغلط فيما يروي أو ينسى ما حفظ، فإذا انضم إلى ذلك عدم وجود مخالف له أقوى منه، وعدم وجود علة قادحة تَرَجَّح عند الناقد الفاحص ترجُّحًا قويًا صِدق نسبته إلى قائله، سواء أكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أم كان صحابيًا أو تابعيًا، ويكون احتمال عدم صدق نسبته إلى قائله في غاية البُعد.(١).

وكذا نراهم لا يقتصرون في نقد الحديث على الإسناد فقط، ولا يَرَوْن في ذلك دليلًا قاطعًا على صحة الحديث، إذ لا تلازم عندهم بين صحة الإسناد وقبول المتن، فقد يتَّصل الإسناد برواة ثِقات، ويشتمل المتن على شذوذٍ أو إعلال، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: " لا تلازم بين الإسناد والمتن؛ إذ قد يصح السَّند أو يحسُن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون متن لشذوذ أو علة ".(٢).

وكذا قال: " لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروي بِهِ أصحّ من المتن المروي بالإسناد المرجوح؛ لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول، أو كثرة المتابعات وتوافرها في الثاني دُون الأول".(٣).

وهكذا أقرّ - مِن قبْلِه - الإمامُ ابن الجوزي في كتابه(الموضوعات) حيث قال: " وَقد يتَّفق رجال الحَدِيث كلهم ثِقات، والْحَدِيث مَوْضُوع، أَو مقلوب، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال ولا يعرف ذلك إلا النُّقاد"(٤)، وعلى العكس مِن ذلك فقد نحكم

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث تأليف الدكتور/ محمد أبو شهبة (١/ ٢٢٨).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/ ١٧٧).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني (١/ ١٩).

(٤) الموضوعات للإمام ابن الجوزي (١/ ١٠٦).

بضعف الإسناد ونقبل المتن لوجود ما يشهد له.

وإن الجهود التي بذلها المحدثون في نقد المتن لا تقل أهمية عن تلك التي بذلوها في نقد الإسناد؛ وما ذلك إلا لعنايتهم بمضمون حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والذي هو الميزان الأكبر الذي يُقاس عليه الأقوال والأفعال.

فنراهم لا يقبلون مِن الحديث ما خالف القرآن، أو مُحْكَم السُّنَّةِ الغرَّاء، أو المُجمع عليه بين العلماء، أو المعلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يحتمل التأويل، وما كان مخالفًا للحسِّ والمشاهدة، أو ما يدعو إلى الرذائل التي تتبرّأ منها الشرائع السمحة، وكذا كل ما يُخالف بداهيّات العقول السليمة، والفِطَر النقية، أو ما يُخالف الحِكَمِ والأخلاق الفاضلة، أو كان ركيكًا في لفظه أو معناه بحيث جوامع الكَلِم النبويّ تأباه، ونحو ذلك ممَّا يستنقصه البُلغاء والفُصحاء، وكذا السخافات التي يُصان عنها العقلاء، أو ما كان مخالفًا لسُنّة الله في الكون والإنسان، أو حقائق التاريخ والأزمان.(١).

كل تلك الأمور السابقة وغيرها يأخذها المحدثون بعين الاعتبار عند نقدهم للمتن بجانب ممارستهم للإسناد ومُراعاة دقائق الصنعة عندهم.

ولهذا يقول الإمام ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ): " أَلا ترى أَنه لَو اجْتمع خلق من الثِّقَات فَأَخْبرُوا أَن الْجَمل قد دَخلَ فِي سَمّ الْخِيَاط لَمَا نَفَعَنا ثقتَهُم وَلَا أَثَّرتْ فِي خَبرِهِم؛ لأَنَّهُم أخبروا بِمُستحيلٍ، فَكلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَه يُخَالفُ الْمَعْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع فَلَا تتكلف اعْتِبَاره".(٢).

---

(١) راجع: تدريب الراوي للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) (١/ ٣٢٥)، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للشيخ/ مصطفى السباعي (١٣٨٤هـ) (١/ ٢٧١) بتصرف واختصار.

(٢) الموضوعات للإمام أبي الفرج ابن الجوزي (١/ ١٠٦).

وهم مع ذلك كُلِّه يُعْمِلونَ الحِس الحديثي الواعي المكنون الناتج عن كثرة التَّمرُّس لهذا الفن بِضرْبٍ من الإلهام يُحدثه الله في قلوبهم فيحكمون بِحُجة الخَبرِ أو ردِّهِ.

وفي هذا يقول الرَّبِيعُ بن خُثَيْم: «إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ نَعْرِفُهُ بِهِ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ نَعْرِفُهُ بِهَا».(١).

ويقول أيضًا الإمام ابن الجوْزي: " الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ يَقْشَعِرُّ لَهُ جَلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ. ".(٢).

ويقول الحافظ ابن كثير الدِّمَشْقِي: " وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم بحسب مراتب علومهم، وحذقهم، واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول - صلى الله عليه وسلم - التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة".(٣).

وعلى هذه الأسس الرصينة المُحْكَمة هَدى الله عُلماء المسلمين حتى أصبحوا يميزون كلام نبيِّهم من كلام غيره؛ فلم يتركوا شاردة ولا واردة فيما يتعلق بنقد الراوي والمروي، أو السند والمتن إلا واستعملوها، فاكتسبوا بذلك معرفة دقيقة خاصة لا يُشاركهم فيها أحدٌ، وقد حثَّنا الشرع الحكيم " أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ".(٤).

---

(١) المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الرَّامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) (١/ ٣١٦).

(٢) فتح المغيث للحافظ السخاوي (١/ ٢٦٨).

(٣) اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير الدمشقي (١/ ٦٤).

(٤) جزء من حديث شريف في المُبايعة، أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج في الصحيح، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٣/ ١٤٧٠/ ١٧٠٩).

فهؤلاء الأئمة وأتباعهم أهل نقد الأحاديث، وصيارفة الرجال، هم المرجوع إليهم في هذا الفن، وإليهم انتهت رئاسة العلم، فرحم الله امرأ عَرِف قدر نفسه، وقدّر بضاعته من العلم، فيطلب الرِّبح على قدْرِهِ.(١).

وفي هذا المعنى يقول الإمام البيهقي – رحمه الله: " الحديث في الابتداء كانوا يأخذونه من لفظ المحدِّث حفظًا، ثم كتبه بعضهم احتياطًا، ثم قام بجمعه، ومعرفة روَّاته، والتمييز بين صحيحه وسقيمه جماعةٌ لم يخفَ عليهم إتقان المتقنين من رواته، ولا خطأُ من أخطأ منهم في روايته، حتى لو زِيدَ في حديثٍ حرف أو نقَص منه شيء أو غُيِّر منه لفظ يغيّر المعنى وقفوا عليه وتَبَيَّنُوه، ودوَّنوه في تواريخهم، حتى تَرك أوائِلُ هذه الأمة أَواخرَها بحمد الله على الوَاضِحَة، فمن سلك في كلّ نوع من أنواع العلوم سبيلَهم واقتدى بهم صار على بَيِّنه من دينه. نسأل الله التوفيق والعصمة بفضله ومنّه".(٢).

وقال الحافظ السخاوي – رحمه الله –: " فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلمِ الحديثِ رجالًا نقادًا تفرَّغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعِلله، ورجَالِه، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت، مع الفهم وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله".(٣).

كان هذا خطْفًا من ضوءٍ عابرٍ عن منهجِ المحدثينَ في نقدِ الحديثِ، وسيظهرُ – بحول الله – في قابلِ هذا البحثِ ذِكر الكثير من النماذجِ على صنعتِهِم تِلك، ومزيد دقتهم وكثرة حيطتهم في شأن الرواية فالله – تعالى – وحده المؤيد والمستعان.

---

(١) قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفّر السمعاني (١/ ٣٧٠).

(٢) مناقب الشافعي (٢/ ٣٢١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي (/ ٢٨٨).

المطلب الثالث: بيان معنى الإلهام والكشف عند الصوفية، وبيان تأثير ذلك على الأحكام الشرعية عندهم.

قد تقدَّم سابقًا بيان معنى الإلهام بأنَّه: العلم الذي يقذفه الله في القلب بلا سبب من العبد، ولا استدلال.(١).

وأمّا الكشف فهو في اللغة: رَفْعُك الشَّيْءَ عَمَّا يُوارِيه وَيُغَطِّيه... يُقال: كَشَفَ الأَمر يَكْشِفُه كَشْفًا إِذَا أَظْهَرَهُ.(٢).

وفي اصطلاح الصوفية: هو الاطّلاع على ما وراء الحِجاب من المعاني الغيبية، والأمور الخفيّة الحقيقية وجودًا وشُهُودًا.(٣).

وأهل الكشف هُم: من توصّل من الصوفيين إلى مشاهدة حقيقة العالم الروحانيّ من غير نظر عقليّ، بل بنور يقذفه اللهُ في قلوبهم.(٤).

ويعني هذا أن الكشف عندهم هو العلم اليقيني الذي ينكشف فيه للصوفي العلوم والمعارف انكشافًا تامًا لا يبقى معه ريبٌ ولا شكٌ، لذلك نجد أن بعض الصوفية جاءوا بمعانٍ جديدةٍ للقرآنِ، والسنة، والآثار، وزعموا أنهم يأخذون ذلك عن الله مباشرة وليس عن الموتى بزعمهم، وقالوا: إنَّ علماء الشرائع يأخذون ميتًا عن ميتٍ، وهم يأخذون عن الحي الذي لا يموت.(٥).

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية (٣/ ٤٣١).

(٢) لسان العرب لابن منظور (٩/ ٣٠٠).

(٣) التعريفات للجرجاني (١/ ١٨٤).

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٩٣٨).

(٥) موسوعة الفِرق المنتسبة للإسلام، مجموعة من الباحثين تحت إشراف الشيخ علوي عبد القادر (٦/ ٤٧٧).

وقد أشار الحافظ ابن رجب الحنبلي إِلَى أَنَّ الْكَشْفَ لَيْسَ بِطَرِيقٍ لِلْأَحْكَامِ اللهمَّ إلّا إذا استندَ إلى دليلٍ شرعيّ.(١).

وعلى هذا سار الصوفية المتقدمون في كتبهم ومصنفاتهم فهم يَرَوْنَ أن الطريق الموصل إلى الحق واليقين، والأحكام الشرعية إنما هو اقتفاء أثر الرسول - صلى الله عليه وسلم -، والتَّمسك بالكتاب والسنة، حتى قَالَ أَبُو سُلَيْمَانُ الدَّارَانِيُّ: - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ -، رُبَّمَا يَقَعُ فِي قَلْبِي النُّكْتَةُ مِنْ نُكَتِ الْقَوْمِ أَيَّامًا فَلا أَقْبَلُ مِنْهُ إِلا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ".(٢).

وقال الجُنيْد: " الطُّرُقُ كُلُّهَا مَسْدُودَةٌ عَلَى الْخَلْقِ إِلا عَلَى مَنِ اقْتَفَى أَثَرَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَكْتُبِ الْحَدِيثَ لا يُقْتَدَى بِهِ فِي هَذَا الأَمْرِ؛ لأَنَّ عِلْمَنَا مُقَيَّدٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ "(٣).

وقال أبو الحسن الشاذلي: " إذا عارض كشفك بالكتاب والسنة فتمسَّك بالكتاب والسُّنَّة، ودَع الكشفَ، وقُل لنفسك: إن الله قد ضمَنَ لي العصمة في الكتاب والسنة، ولم يضمنها لي في جانب الكشف والإلهام والمُشاهدة، مع أنهم أجمعوا على أنه لا ينبغي العمل بالكشف، ولا الإلهام، ولا المشاهدة إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة".(٤).

ويقول أيضًا: "كل علم يسبق إليك فيه الخاطر، وتميل إليه النفس وتلذّ به الطبيعة فارمِ به، وإن كان حقًّا، وخذ بعلم الله الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم واقتدِ به،

---

(١) جامع العلوم والحِكم لابن رجب الحنبلي (٢/ ١٠٤).

(٢) إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة لصلاح الدين العلائي (١/ ٣٧٥).

(٣) حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نُعيم الأصبهاني (١٠/ ٢٥٧).

(٤) الطبقات الكبرى = لوافح الأنوار في طبقات الأخيار لأبي محمد الشَّعْرَانيّ (٢/ ٤).

وبالخلفاء، والصحابة، والتابعين من بعده".(١).

وهكذا رأينا من تلك النماذج – وغيرها الكثير – عن القومِ أنَّ الكتابَ والسُّنةَ كانا مصدر التلقِّي للشرائع والحقائق الدينية، إلّا أنَّ مِنهم – لا سيَّما المتأخرين – من اعتقد وعَمل بخلاف ذلك فذهبوا إلى أنَّ للعوام أهل الظاهر عقائد وشرائع، وللخواص أهل الباطن عقائد وشرائع غيرها، فأمّا عقائد وشرائع أهل الظاهر فإنما يستمدّونها من الكتاب والسنة، أمّا الخواص من أهل الباطن فإنما يستمدون عقائدهم وشرائعهم من الكشف والإلهام الذي يعتمدون عليه اعتمادًا كثيرًا أكثر من أدلة الشرع وعلومها بل ربّما نظروا إلى العلوم الشرعية نظرة دونية باعتبارها علومًا ظاهرية لا توصِّل إلى الحقيقة واليقين، حتَّى قال أبو اليزيد البُسْطَامِيُّ: " خُضْتُ بحْرًا وَقَفَ الأَنْبِيَاءُ بسَاحِلِهِ".(٢).

وفِكرةُ الكشفِ والإلهامِ عندَ الصُّوفية قائمةٌ على أنَّ سَبيلَ المعرفةَ إنما يكونُ برفع الحُجُب التي تحولُ بين النَّفْسِ والاتصال بالحقيقة، فكُلما اجتهد العبدُ في إزالة هذه الحُجُب انكشفت له الحقائق الغائبة.(٣).

وفي هذا المعنى يقول الإمام الغزالي: " فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا، والتبري من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان

---

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، د. مانع بن حمّاد الجهني (١/ ٢٧٨).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (٢/ ١٥)، وإن فسَّر الشعراني كلامه بقوله: " إنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام خاضوا بحر التوحيد، ووقفوا على الجانب الآخر على ساحل الفرق يدعون الخلق إلى الخوض أي فلو كنتُ ـ يقصد أبو يزيد ـ كاملًا لوقفتُ حيث وقفوا.

(٣) راجع كتاب: الكشف والإلهام بين أهل السنة والصوفية للأستاذ شريف طه (ص ٣).

الله له، وزعموا أن الطريق في ذلك أولًا بانقطاع علائق الدنيا بالكلية، وتفريغ القلب منها، وبقطع الهمة عن الأهل، والمال، والولد، والوطن، وعن العلم والولاية والجاه، بل يصير قلبه إلى حالة يستوي فيها وجود كل شيء وعدمه، ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب مجموع الهَمِّ ولا يُفرِّق فكْرَهُ بقراءةِ قرآن، ولا بالتأمل في تفسير ولا بكَتْبِ حديث... ".(١).

ويقولُ أيضًا: " فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم، وتحصيل ما صنفه المصنفون، والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة... ".(٢).

فهُنا يُقرر الإمام الغزالي بأنَّ الصوفية إنما يعتمدون على الكشف والإلهام للتوصل إلى العلوم الدينية دون الحاجة إلى الدَّرسِ والتعلُّم والتَّلقِّي، حتَّى إنَّهم ذهبوا إلى جواز العمل بالكشف والإلهام في تصحيح وتضعيف الأحاديث، ومن ذلك تصحيحهم لحديث" عن عروة عن عائشة – رضى الله عنها – قالت: أُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُول الله سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُحْيِيَ أَبَوَيْهِ فَأَحْيَاهُمَا لَهُ فَآمَنَا بِهِ ثُمَّ أَمَاتَهُمَا".(٣).

قال الشيخ إبراهيم البيجوري(ت ٨٢٥هـ): " ولعل هذا الحديث صحَّ عند أهل الحقيقة بطريق الكشف كما أشار إليه بعضهم:

---

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (٣/ ١٩).

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١٩).

(٣) ذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، كتاب المناقب (١/ ٢٤٦)، بإسنادٍ ضعيف فيه مجهولون، وكذا ذكره العجلوني في كشف الخفا ومزيل الإلباس (١/ ٧١)، وقال: هذا الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ، بل قيل: إنه موضوع، لكن الصواب ضعفه.

أيقنتُ أنَّ أبا النبي وأمّه   أحياهما الرَّبُّ الكريم الباري
حتَّى له شهدا بصدْقِ رسالةِ   صِدْق فتلك كرامة المختار(١)

ويقول الأستاذ شريف طه: وقد أقرَّ بعضُ الصوفية بأنَّ كثيرًا من مشايخهم في الطريق أميُّون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ولم يحضروا دَرْسَ عِلمٍ في حياتِهِم، ومع ذلك يعتمدون عليهم في التصحيح والتضعيف للأحاديث؛ اعتمادًا منهم على دعوى لقائهم بالنبي – صلى الله عليه وسلّم – يقظة، وأخذهم عنه، مع كونهم لم يتعلموا شيئًا من علوم الشرع قطّ!.(٢).

ومن ذلك قول عليّ الخوّاص: " لا يكمل عبد في مقام العرفان حتى يصير يجتمع برسول الله – صلى الله عليه وسلم – أي وقت شاء...، وممن بلغنا أنه كان يجتمع بالنبي – صلى الله عليه وسلم – يقظة ومشافهة من السلف... ".(٣).

وقال أبو الحسن الشاذلي: " لا تكمل عبادة فقير حتى يصير يشاهد الشرع في كل عبادة عملها، يعني يعملها بحضرته على الكشف والمشاهدة، لا على الإيمان والحجاب، ثم قال: فإن قال قائل ما دليلك على ذلك؟ قلنا له: قد رأيتُ النبي – صلى الله عليه وسلم – في واقعة من الوقائع فقلت له يا رسول الله: ما حقيقة متابعتك في العمل على موافقة شريعتك؟ فقال:

---

(١) تُحفة المُريد شرح جوهرة التوحيد للإمام إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري (ص٣٨)، ويذكر أحمد بن مبارك اللطمي (١١٥٦هـ) فصلًا في الأحاديث التي يسأل عنها شيخه عبد العزيز بن الدبَّاغ (ت١١٣٢هـ) فيصححها أو يضعفها، ويُبيِّن مُرادها اعتمادًا على الكشف، وزعمًا بأنه لقى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقظة وأخذ عنه. تحفة المريد (ص٥٢).

(٢) الكشف والإلهام بين أهل السنة والصوفية (ص ١٦).

(٣) لواقح الأنوار القدسية في العهود المحمدية لعبد الوهّاب الشعراني (١/ ٥).

هي أن تعمل العمل مع شهودك للشرع حال العمل وبعد العمل". (١).

وقال الشَّعراني: " واعلم يا أخي أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لمّا كان هو الشيخ الحقيقي لأمة الإجابة كلها ساغ لنا أن نقول في تراجم عهود الكتاب كلها أخذ علينا العهد العام من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعني معشر جميع الأمة المحمدية فإنه – صلى الله عليه و سلم – إذا خاطب الصحابة بأمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب انسحب حكم ذلك على جميع أمته إلى يوم القيامة، فهو الشيخ الحقيقي لنا بواسطة أشياخ الطريق أو بلا واسطة، مثل من صار من الأولياء يجتمع به – صلى الله عليه وسلم – في اليقظة بالشروط المعروفة عند القوم... "(٢).

وكَتَبَ محيي الدين ابن العربي كتابًا إلى الرازي جاء فيه: " إنَّ الرجلَ لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله – عز وجل – بلا واسطة من نقلٍ أو شيخٍ، فإن كان علمه مستفادًا من نقلٍ أو شيخٍ فَما برح عن الأخذ عن المُحدثَات، وذلك معلوم عند أهل الله – عزَّ وجلَّ – "، إلى أن قال: " فلا علم إلا ما كان عن كشفٍ وشهودٍ لا عن نظرٍ وفِكرٍ وظنٍ وتخمين". (٣).

وقال الشعراني في هذا المعنى ناقلًا عن شيخه البسطامي، موضحًا مصادر التشريع في ذوقهم: " وكان الشيخ كامل أبو اليزيد البسطامي – رضي الله عنه – يقول لعلماء عصره: " أخذتم علمكم من عُلماء الرُّسوم ميتًا عن ميتٍ وأخذنا علمَنا من الحي الذي لا يموت". (٤).

---

(١) لواقح الأنوار للشعراني (١/ ٥).

(٢) لواقح الأنوار للشعراني (١/ ٢).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٥).

(٤) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٥).

فمن خلال كلامهم هذا نُدرِك أنهم يجعلون ما ينقله شيوخهم في لقائهم المزعوم بالنبي - صلى الله عليه وسلّم - بمنزلة الوحي والتشريع والسنة الصحيحة، بل في الحقيقة هي عندهم أعلى وأوثق.(١).

وبعد هذا السرد السريع نجد أن مصدر التلقي للعلوم والمعارف عند الصوفية - في غالب صنيعهم -، وتحقيق غاية عبادتهم إنما يقوم على تقديم الكشف والذوق على الشرع المنصوص، ويكتفون به مُطلقًا عن الدليل والبرهان العلمي، ويسمون هذا ب-- "العلم اللّدني" جريًا على قاعدتهم المزعومة "حدَّثنِي قَلْبِي عَن رَبِّي".(٢)

ولا شكّ أن هذا بخلاف الطريقة الصحيحة لتلقي العلم والمعرفة الجامعة بين الشريعة والحقيقة، والظاهر والباطن، والنقل والعقل، والأدلة والكشف بحيث يتوافق نور الفطرة السويَّة، مع نور العلم والوحي اللذين تكفَّل الله - تعالى - بحفظهما.

وفي المطلب القادم سوف نتعرَّف - بحول الله - على معنى الكهانة والإلهام في نقد الحديث عند المحدثين؛ فهل يا تُرى هُم على طريقة الصوفية في إهمالِهم إعمال الأدلة والبراهين، واعتمادهم على الكشف والمشاهدة، أو التكهن، والإلهام العاري عن الدليل؛ لإثبات صِدق الأخبار المروية من كَذبها، ومعرفة أحوال ناقليها كما ادَّعَى عليهم البعض؟ أم لهم منهجٌ خاصٌ في التصحيح والتضعيف، وفهم النصوص والروايات؟

---

(١) راجع: الكشف والإلهام بين أهل السنة والصوفية (ص ١٥).

(٢) وإنما ارتأيت ذلك على المنهج الغالب والسائد في دواوينهم ومصنفاتهم، وإلا فمنهم من كان سائرًا على المنهج القويم من تعظيم الدليل الشرعي، واقتفاء أثر أهل الحق في ذلك، ومِنهم أئمة حُفّاظ كِبار، ولكن من زاغ منهم عن هذا الحق كان صنيعه مُدعاة إلى دخول الشبهات على علماء الإسلام لا سيما المُحدِّثين والطعن على مناهجهم في نقد الأسانيد والمتون كما سيأتي - بحول الله تعالى - بيانه وتفصيله.

المبحث الثاني:

الكهانة والإلهام في نقد المحدثين

المطلب الأول: إطلاق لفظتي: "الكهانة" و "الإلهام" في كلام بعض المحدثين.

عند النظر في كلام جهابذة المحدِّثين أهل الفنِّ وحُرَّاس الشأن؛ وجدتُ بعضهم يستعملُ لفظتي: " الكهانة" أو " الإلهام"، - أو ما يُشبهما - عند وصْفِهِم لهذا العِلم، أو في إطار الحديث عن المعايير والوسائل التي يعتمد عليها المحدثون في التمييز بين الأحاديث تصحيحًا أو تضعيفًا، أو تعليلًا، وقد تقصُر عِباراتهم عن ذِكْرِ الأدلة، وكأن أحكامهم ضرب من الخَيَالِ، أو ادِّعاء بِلا بُرهان بِحَسْب نظر النَّاظرين، وفَهْمِّ المُقصِّرين.

ومن هذه الإطلاقات عن العلماء ما يلي:

١- ما جاء عن الإمام عَبدِ الرَّحْمَن بن مَهْدِي قال: " إِنْكارُنَا الحَدِيث عِنْد الْجُهَّال كهَانَة".(١).

٢- وقال أيضًا: " مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ إِلْهَامٌ، فَلَوْ قُلْتَ لِلْعَالِمِ يُعَلِّلُ الْحَدِيثَ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ ".(٢).

٣- وقال الإمام محمد بن عبد الله بن نُمَيْر مُعَقِّبًا على كَلامِهِ: صَدَقَ. لَوْ قُلْتَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَّابٌ ".(٣).

٤- وذَكَر الإِمَامُ نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ قَال: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ: " كَيْفَ تَعْرِفُ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِهِ؟ قَالَ: كَمَا يَعْرِفُ الطَّبِيبُ الْمَجْنُونَ ".(٤).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (١/ ١٠).

(٢) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (١/ ١١٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

٥- وعن عليّ بن المَدِينيِّ - رحمه الله - قال: " كَان عِلمُ عبدِ الرَّحْمَن بن مَهْدِيّ فِي الحَديثِ كالسِّحْرِ ".[١].

٦- وقال أَبُو غَالِبٍ عَلِيُّ بن أَحْمَدَ بن النَّضْرِ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بن الْمَدِينِيِّ، يَقُولُ: أَخَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَا أُسَمِّيهِ حَدِيثًا قَالَ: فَغَضِبَ لَهُ جَمَاعَةٌ قَالَ: فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: يَا أَبَا سَعِيدٍ مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا فِي صَاحِبِنَا؟ قَالَ: فَغَضِبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ وَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى بِدِينَارٍ إِلَى صَيْرَفِيٍّ فَقَالَ: انْتَقِدْ لِي هَذَا فَقَالَ هُوَ بَهْرَجٌ يَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ لِي إِنَّهُ بَهْرَجٌ؟ الْزَمْ عَمَلِي هَذَا عِشْرِينَ سَنَةً حَتَّى تَعْلَمَ مِنْهُ مَا أَعْلَمُ ".[٢].

٧- وقال سليمان بن حرب: كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال".[٣].

٨- وقال أبو حاتم الرَّازي: " مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ كَمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مِائَةُ دِينَارٍ، وَآخَرُ مِثْلُهُ عَلَى لَوْنِهِ ثَمَنُهُ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ".[٤].

٩- وَقال أيضًا: " كَذَلِكَ إِذَا حَمَلْتَ إِلَى جَوْهَرِيٍّ فَصَّ يَاقُوتٍ، وَفَصَّ زُجَاجٍ يَعْرِفُ ذَا مِنْ ذَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ بِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ النُّبُوَّةِ، وَنَعْرِفُ سُقْمَهُ وَنَكَارَتَهُ بِتَفَرُّدِ مَنْ لَمْ تَصِحَّ عَدَالَتُهُ.[٥].

١٠- وقال ابن أبي حاتم الرازي: قلت لأبي: " محمد بن مسلم"؟ قال: " يحفظ أشياء عن

---

[١] شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١/ ٤٦٩).

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

[٣] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٣١٤).

[٤] علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

[٥] فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي (١/ ٢٨٩).

محدثين يؤديها ليس معرفته للحديث غَرِيزَة! ".(١).

١١- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أبي - رحمه الله - يقولُ: " جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي - مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم - ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ. فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدليلُ على صحَّة ما نقوله: أنَّ دينارًا نَبَهْرَجًا يُحمَلُ إلى الناقدِ، فيقول: هذا دينار نَبَهْرَجٌ، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإنْ قيل له: مِنْ

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٦).

أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ، هل كنتَ حاضرًا حين بُهْرِجَ هذا الدينارُ؟ قال: لا، فإنْ قيل له: فأَخْبَرَكَ الرجلُ الذي بَهْرَجَهُ: إنِّي بَهْرَجْتُ هذا الدينارَ؟ قال: لا، قيل: فَمِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ؟ قال: عِلْمًا رُزِقْتُ. وكذلك نحن رُزِقْنَا معرفةَ ذلك... "(١).

١٢- وقال أحْمَدُ بن صَالِحٍ المِصْرِيُّ: " مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ بِمَنْزِلَةِ مَعْرِفَةِ الذَّهَبِ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: الْجَوْهَرُ إِنَّمَا يَبْصُرُهُ أَهْلُهُ، وَلَيْسَ لِلْبَصِيرِ فِيهِ حُجَّةٌ، إِذَا قِيلَ لَهُ كَيْفَ قُلْتَ؟ إِنَّ هَذَا بَائِنٌ يَعْنِي جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا ".(٢).

١٣- وذَكَر الإمَامُ أَبُو زُرْعَة الرَّازي حينَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: " الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ ابْنَ وَارَةَ يَعْنِي مُحَمَّدَ ابْنَ مُسْلِمِ بن وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلا تُخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تُمَيِّزُ كَلَامَ كُلٍّ مِنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ". قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ ".(٣).

١٤- وقال الإمام أبو داود السجستاني في "رسالته إلى أهل مكة": " وَرُبَّمَا أَتَوَقَّفُ عَلَى مِثْلِ هَذِا - يعني إبراز العِلل - لأَنَّهُ ضَرَرٌ عَلَى الْعَامَّةِ أَنْ يُكْشَفَ لَهُمْ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِيمَا مَضَى مِنْ عُيُوبِ الْحَدِيثِ، لأَنَّ عِلْمَ الْعَامَّةِ يَقْصُرُ عَنْ مِثْلِ هَذَا".(٤).

١٥- وذكر الخطيب البغدادي فصلًا عَنْوَنَ له بقوله: " فِي أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالْحَدِيثِ لَيْسَتْ

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٣٤٩).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

(٣) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (١/ ١١٣).

(٤) رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة (١/ ٣١).

تَلْقِينًا، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ فِي الْقَلْبِ، أَشْبَهُ الْأَشْيَاءِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ مَعْرِفَةُ الصَّرْفِ وَنَقْدُ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ جَوْدَةَ الدِّينَارِ وَالدَّرَاهِمِ بِلَوْنٍ، وَلَا مَسٍّ، وَلَا طَرَاوَةٍ، وَلَا دَنَسٍ، وَلَا نَقْشٍ، وَلَا صِفَةٍ تَعُودُ إِلَى صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَلَا إِلَى ضِيقٍ أَوْ سَعَةٍ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ فَيَعْرِفُ الْبَهْرَجَ وَالزَّائِفَ وَالْخَالِصَ وَالْمَغْشُوشَ، وَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ".(١).

١٦- وقال الحافظ السخاوي: " هو أَمْرٌ يَهْجُمُ عَلَى قُلُوبِهِمْ لَا يُمْكِنُهُمْ رَدُّهُ، وَهَيْئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ لَا مَعْدِلَ لَهُمْ عَنْهَا، وَلِهَذَا تَرَى الْجَامِعَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ كَابْنِ خُزَيْمَةَ، وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ، بَلْ يُشَارِكُهُمْ وَيَحْذُو حَذْوَهُمْ، وَرُبَّمَا يُطَالِبُهُمُ الْفَقِيهُ أَوِ الْأُصُولِيُّ الْعَارِي عَنِ الْحَدِيثِ بِالْأَدِلَّةِ".(٢).

المطلب الثاني: المراد بالكهانة والإلهام في إطلاقات المحدثين.

عند النَّظر في أقوال النَّقاد - السَّابق ذكرها -، ومواقع كلامهم، واستعمالهم للفظتي "الكهانة والإلهام " في نقد الحديث؛ وجدتُ أنَّ معناهُما في كلامِهِم ليس على المعنى الذي أرادَه الصوفية، ومشَوْا عليه من تعطيل الأدلة، والاحتكام إلى الذَّوْق والكشف اللدُنّي العاري عن النَّقْدِ، وذِكر الحُجج والبراهين.

وإنما الإلهام عند المحدثين معرفة نفسانيَّة وجْدَانية راسخة يُحْدِثها الله في قلب النَّاقِد البصير نتيجة الاشتغال الدائم، وكثرة التمرُّس لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - فهم لا يحكمون على الحديث بالقبول أو الردِّ تكهنًا، أو اعتمادًا على مصادر خارقة، بل يُشير الوصف لهذا العلم بالإلهام إلى القدرة المكتسبة من كثرة الاطلاع، والممارسة

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي (١/ ٢٨٩).

الطويلة، والتبحُّر في عِلم الحديث.

فالمحدِّثون قد يَصِلُونَ إلى مرحلةٍ من الإدراك، والفَرَاسَة، والحدْس العلمي الدقيق تجعلهم يُدْرِكُون الخلل في الحديث سندًا أو متنًا، أو صِحَّته بناءً على قرائن دقيقة لا يُدركها إلا من له خِبرة واسعة بهذا الفن، شأنهم في ذلك شأن الجَوْهَري أو الصَّيْرَفِي في إعمال عَقْلِه وفَهْمه وَخِبرته العملية في تحقيق المقاييس المُتَعَارف عليها للجَوْدَة والصِّحة، أو لعدم ذلك.

وفي ذلك يقول ابن رجب الحنبلي: " حذاق النُّقَاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحدٍ منهم، لهم فهمٌ خاصٌ يَفهمون به أنَّ هذا الحديث يُشبه حديث فلان ولا يُشبه حديث فلان فيُعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعبَّر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم".(١).

وعليه فالإلهام في نقد الحديث لا يتعارض مع المنهج العِلمي السليم، أو القواعد المنهجية المُتَّبعة التي أقرَّها جميع العقلاء وإن تعددتْ مشاربهم، واختلفت أنظارهم، وإنما هو كالمظَلَّة التي يدخل تحتها ثَرْوَة ثَرَّة من العلومٌ والمعارف، مع طول الممارسات والمزاولات لأحوال الراوي والمروي، ومعرفة الملابسات، وكثرة الاجتهادات، وسلامة الانتقادات، ودِقَّة الترجيحات، كل ذلك بقرائن وأحوال، معَ نَظَر ثَاقِب، وقوّة في الحِفظ، ودِقّة في الفهْمِ، أورَثَ كُلُّ ذلك صنعة فائقة، وخِبرة لا تُضَاهى.

ونَستطِيعُ أنْ نصلَ من خلالِ ذلكَ إلى نتيجةٍ، وهي أنَّ النَّاسَ أمامَ هذا العِلم إمّا خبيرٌ به فهو مُلْهَمٌ، أو جَاهلٌ بِه مُستَنْفِرٌ عنه في نظرِهِ أنَّ أهلَ نِسْبَتِهِ يتعاطون التَّكهن حتى يستأثروا

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣).

بشيءٍ لا إدراك لهم به، فيصير لهم ذِكرًا ووجودًا؛ تكسُّبًا وشُهرةً.

والحقُ يقالُ: إنَّ نُقّادَ الحديثِ الذين وصلوا إلى مرحلة الإلهام بالمعنى الذي حرّرناه إنما هُمْ في حُكمهِم على الأحاديثِ بِمنزلة المُحبّ العَاشِق الَّذِي يُجيبُ عن صِفاتِ مَحبوبِهِ بدون فِكرٍ أو رويَّة بجوابٍ سديدٍ غاية في الدِّقةِ والصدْقِ؛ لِمعانٍ يفهمها، ولَهْفة حِرْصٍ جُبِلَ عليها، وكيْفَ لا؟! وهو المُمَارسُ لجميعِ خلَّاتِهِ ودِلَّاتِهِ، فيسمعُه المُشابُه له في حاله فيألَفَ لهُ، ويُقاسِمَهُ تِلك الحقائق الدفينة المكنونة عن أعين أولئك الجُهلاء، أو حتَّى المُحْدَثِينَ الذين لا خِبرةَ لهم، حتّى يصيرَ حُكمهم على تلك الوَتيرة بأنه لا يعدو أن يكون كهانة أو تخرُّصًا، ولا مشاحة في ذلك؛ فهم ليسوا من أهلِهِ الذين يأْلَفون ويُألَفون، فإنَّ مَنْ ذَاقَ عَرفَ، فَرَحِم الله امرأً عَرَفَ قدرَ نفسِه، فتكلَّم على قَدْرِ بِضَاعته، فأراح واستراحَ.

وفي هذا المعنى يقول ابن القيِّم الجوزية: " ومعرفةُ هذا الشأنِ وعللِهِ ذوقٌ ونورٌ يقذفه اللهُ في القلبِ يقطعُ به من ذَاقَه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به."(١).

وأمَّا زعم بعض المعانِدين والمتشدقين بأن علم الحديث من قبيل التكهن والسِّحر؛ فإن هذا باعتبار نَظَر الجُهَّال؛ لعدم تمكنهم من هذا الفن، وثقافتهم بحيثياته، وسُبل تحصيله، بحيث لا يستطيعون أن يستوعبوا خفاياه وغوامضه؛ لدِقته وبراعته.

أو أنّه كهانة باعتبار إخبار المُحدِّثين عن أشياء دقيقة مستترة لا يُدركها إلا ذوو الخبرة، وقد كانت العرب تُسمِّي كل من تعاطى عِلمًا دقيقًا كاهنًا(٢)، حتّى إنَّ بعضُهم كان يُسمِّي الطبيب كاهنًا لكثرة عِلمه، ولطيف صنعته بصورة يعجز عن إدراكها جميع الناس.

---

(١) الفروسية لابن القيم الجوزية (١/ ٢٣٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري (٤/ ٢١٤).

المطلب الثالث: ذِكر شُبَه بعض الطاعِنين والمستشرقين حول منهج النقد عند المحدثين بأنَّه لا يعدو أن يكون تكهنًا، أو اعتبارًا روحِيًا، والرد على ذلك من واقع صنيع المحدثين في نقد الرواية الحديثية.

من خِلالِ النَّظَر في تلك الإطلاقات - السابق ذِكرها عن القَوْمِ - نجد أنَّ بعضَ المشككين، ودُعاة اللادينية، وبعض المستشرقين المعاصرين قد فهموا من تلك النصوص أن منهج النقد عند المحدثين قائمٌ على الكهانة، أو الإلهام الغَيْبي المُجرَّد عن النظر في الأدلة؛ لتحديد صحة الحديث من ضعفه بدلًا من اتباع منهج علمي دقيق، وإنما رأى المشككون من المستشرقين ما رأوا لِعدَّة اعتبارات منها: السعي لتشوية العلوم الإسلامية لمعانٍ في نفوسهِم، أو الجهل بمنهجية علم الحديث، أو لفهمهم الخاطئ لنصوص نُقَّاد الحديث السالف ذِكرها.

وهذه الادِّعاءاتِ موجودةٌ منذُ القِدَمِ، وقد تنَبَّه لذلك الإمامُ مُسلم بن الحَجّاج القُشيري(ت٢٦١هـ) وحاول الرد عليها مُصنِّفًا بذلك كتابه " التمييز" حيث ذكر في مقدمته قائلًا في جواب سائل: " فَإنَّك يَرْحَمك الله ذكرت أَن قبْلَك قومًا يُنكرُونَ قَول الْقَائِل من أهل الْعلم إذا قَالَ: هَذَا حَدِيث خطأ، وَهَذَا حَدِيث صَحِيح، وَفُلَان يخطئ فِي رِوَايَته حَدِيث كَذَا، وَالصَّوَاب مَا روى فلَان بِخِلَافِهِ، وَذكرتَ أَنهم استعظموا ذَلِك من قَول

من قَالَه، ونسبوه الى اغتياب الصَّالِحين من السّلف الماضين، وَحَتَّى قَالُوا: أنَّ من ادّعى تَمْيِيز خطأ روايتهم من صوابها متخرِّص بِمَا لَا علم لَهُ بِهِ، ومدع علم غيب لَا يُوصَل إليه".(١).

فهذه المقولة تعكس وِجهة نظر بعض الطاعنين، وتشكيكهم في قُدرة المحدثين على التمييز بين الأحاديث، وأنها لا تعدو أن تكون تخرصًا، أو ادِّعاء عِلم غيب.

---

(١) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٥١هـ) (١/ ١٦٩).

ومن ذلك أيضًا قول جولد تسيهر - من المستشرقين المعاصرين - في كتابه " دراسات محمدية"، وهو يصف منهج المحدثين في نقدهم للرواية الحديثية": " وفي غَيْبة القواعد المنهجية الصارمة لا يبقى إلا الاستعداد الشخصي للفرد، وشعوره بالتمييز سبيلًا للحكم، وهو ما يعرف بذوق المحدثين في نقدهم للحديث... "(١).

وقد تحدَّث جولد تسيهر - أيضًا - عن كيفية تطور معايير قبول الحديث في سياقات تاريخية ودينية مختلفة، وأشار إلى أن منهج المحدثين كان مزيجًا من المنهج العلمي والاعتبارات الروحية أو الشخصية التي أثَّرت في بعض الأحيان على قبول الحديث.(٢).

والحقُ يُقالُ: إنَّ جولدَ تسيهر لم يذكرْ بطريقةٍ واضحةٍ أنَّ الإلهامَ أو الكهانةَ كانا جزءًا أساسيًا من منهج المحدثين عمومًا، لكنَّه أبرز وجود تيارات هامشية اعتمدت هذه الطرق في الحكم على الحديث لا سيَّما عندَ نقدِه للتأثيرِ الصوفيِّ على العلوم الإسلامية.

ويبدو أن زعم جولد تسيهر هذا كان موجودًا قديمًا - بالفعل -، ومُحتجًا عليه من قِبل بعضُ الحفَّاظِ المعنيين بهذا الفنِ، وهذا هو الذي دَفَعَ الحافظ أبا عبد الله بن منْدَة إلى أنْ يقولَ: " إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرٌ يسيرٌ من كثيرٍ مِمّن يَدَّعِي علم الحديث، فأمّا سائر من يَدَّعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقهه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجُنيد، وذِي النون، وأهل الخواطر فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله، وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته ".(٣).

فهُنا ينفي الإمام ابن مندة معرفة الصوفية وأهل الخواطر بمعايير النقد الحديثي

---

(١) جولد تسيهر، دراسات محمدية (ص ٥١٣) ترجمة الأستاذ/ صديق بشير نصر.

(٢) راجع: دراسات محمدية لجولد تسيهر (ص ٥١٠).

(٣) شرح عِلل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/ ١٢٣).

الصحيح، وأن أحكامهم المبنية على الذوق الفردي، أو الكشف الروحي لا يُعوَّل عليها، وإنما المرجع في ذلِك إلى أهلِ الفنِّ وحُرّاسه.

هذه بعض الشكوكِ عن القوم في منهج النقد عند المحدثين، وسوف نقوم - بحول الله وقوته - بالجواب عن تلك الشُّبَه مِن خِلال ذِكر بعض الأدلة من واقع صنيع المحدثين؛ لنرى هل استخدمهما المحدثون في إطار المنهج النقدي للأحاديث، واعتبار ذلك هو المنهج المتبع عندهم عريًّا عن البحث والدراسة والتنقيب؟! أم الصحيح خِلاف ذلك؟

والحق يُقال أنّنا نراهم بما لا يدع مجالًا للشكِ والترددِ يَذبُّون بكل قوةٍ عقليةٍ، وعلميةٍ، وجسديةٍ، وروحيةٍ عن سنةِ الحبيب المصطفى - صلى الله عليه وسلّم - الشَّاهِد في أرواحنا الغائب عن دُنيانا الفانية، ألحقنا الله به وبالصالحين.

نراهم وقد وصلوا إلى تلك المرحلة من الإلهام بناءً على قواعدِ ومناهجِ أهل العلوم والمعارف، ومن ذلك:

١ - استخدام المحدثين المنهج العقلي الذي يقوم على الرياضات العقلية البحتة الفطرية(١) منها والمكتسبة(٢)، وكذا التحليل المنهجي الموثق عِند نقد الأحاديث:

فإنَّه لا شك أنَّ الأحاديث الشريفة في عِداد الأخبار التي تحتمل الصِّدْق والكذب، فَإذا أخبرَنا شخصٌ بخبرٍ عامٍ، فإنَّ أوَّلَ ما يتبادر إلى أذهاننا هو العلم بِصِدْق القائل له أو كذِبِه،

---

(١) العقل الفِطري: هي الأمور البديهية الموجودة في الإنسان التي يشترك فيها جميع العقلاء، وتُسمَّى بالعلوم الضرورية ككون الكل أكبر من الجزء، أو الواحد نصف الاثنين، أو امتناع النقيضين، وقد سمَّاه ابن القيم بالعقل الغريزي، وقال: وهو أبُّ العِلم وَمُربِّيه ومُثْمِرِه. راجع: مفتاح دار السعادة لابن القيم الجوزية (١/ ١١).

(٢) العقل المكتسب: هي الأمور والعلوم المكتسبة بكثرة المزاولة والاطلاع، والتي عبّر عنها ابن القيم أيضًا بقوله: " وعقل مكتسب مُسْتَفَاد وَهُوَ ولد الْعلم وثمرته ونتيجته" مفتاح دار السعادة (١/ ١١٧).

فإذا تحققنا من صِدقه بقرائن تُفيد ذلك، انتقل خاطرنا وفِكرنا بعْد إلى الخبر المقولُ؛ لننظرَ فيه، وإلى أمارات الصِّدْق عليه من كونه مطابقًا للواقع بجميع فروعه: الحِسِّي، والمشاهَد، والتاريخي، والعقلي، ونحو ذلك، وكذا التأكد من عدم حدوث الوهم والخطأ منه في نقله، أو تصحيفه، أو سوء فَهمه، أو نحو ذلك، فإذا تحقق ذلك لدينا أدركنا صِدْق هذا الخبر في واقع الحال باعتبار حال القائل والمقول، وإن كان مُخالِفًا في جميع ما تقدَّم فهو الخبر الكاذب، وصاحبه هو المُتَّهَم بالكذب، أو بالوهم والخطأ. والناظر في صنيع نُقَّاد الحديث يراهم يستخدمون المنهج العقلي نَفْسَه المتبع عند جميع العقلاء في قبول الأخبار أو ردّها بناء على النظر في حال الراوي والمروي، فنراهم يُفتِّشون عند نقد حديث من الأحاديث عن راوي هذا الخبر هل هو ثقة، أم صدوق، أم ضعيف؟ وهل ضعفه بسبب قابل للجبر، أم غير قابل له؟ أم أنَّ هذا الراوي كاذب؟ وهل كذبه عن تعمّد، أم على سبيل الوهم والخطأ؟

فإذا تحققتْ دِيانة الراوي، وصِدْق منطقه، وحِفظه لما يرويه، نظروا في المتن وتفحَّصوه - كما تقدَّم بيانه عند الكلام على نقد السند والمتن - فإن تجرَّد عن جميع المخالفات النقلية الثابتة، والعقلية المحضة، والتاريخية، والذوقية، والكونية، واللُّغوية، وغيرها، حَكَموا بصحته؛ نظرًا لمطابقة هذا الخبر للواقع، وإلا فهو الكذب المخالِف للواقع سواء عن تعمُّدٍ كذب راويه، أو صدوره منه على سبيل الوهم والخطأ.

وكذا لو تتبعنا جميع قواعد علوم الحديث المَعْنِيّة بنقد الأحاديث إسنادًا ومتنًا(١)

---

(١) هُناك بحث طيِّب قيّم بعنوان (إعمال المحدثين للعقل في النقد االحديثي) للمؤلِف نور الدين تومي، تكلَّم فيه عن استخدام المحدثين للمنهج العقلي، وأنَّ للنظر العقلي حضورٌ عندهم في العملية النقدية، والبرهنة على ذلك من خلال تطبيقاتهم الجزئية المتعلقة بجميع قواعد علوم الحديث. بحث نُشِرَ في مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. وقد استقيت فكرة هذه الجزئية من هذا البحث، نفع الله به كاتبه وقارئه.

كشروط الحديث الصحيح، والنظر في مدى استيفائها من عدمه، أو تفاوت درجات ومراتب الأحاديث فالصحيح أعلى من الحسن وهكذا، أو تفاوت أنواع الانقطاع في الإسناد، وما يترتب عليها من قبول الانجبار أو عدمه، أو الاعتداد بتفاوت صيغ التحمل والأداء للأحاديث وما يترتب عليه من توثيق الأخذ، أو أفضليته، أو ردِّ رواية المتهم بالكذب وإن لم يكذب في الأحاديث خاصة، ومنه أيضًا: ردّ الشاذ من الروايات لقوّة المعارض له وترجُّحِه بالنظر في قرائن الراوي والمروي، أو كون كثرة الوسائط في الإسناد مُدعاةٌ إلى وقوع الوهم والخطأ بنزول بعض رواته الضعفاء، وكون الإسناد العالي أفضل من تِلك الحيثية لتفادي تِلك الثغرة الإسنادية، أو اكتشاف العِلة في الأحاديث بجمع الطرق وتكاثرها مع إدراك التفرُّد والمخالفة، لو نظرنا إلى كل هذه القواعد وغيرها لوجدناها توافق الفروض المنطقية البحتة القائمة على المنهج العقلي الصِّرْف سواء الفِطري والذي هو جُزء من تكوين الإنسان، أو المنهج العقلي المكتسب بمزاولة العِلم، وكثرة تعاطيه، مع قرائن وممارسات تحتف بذلك، ولا تخرج في نظر المنصفين عن ذلك.

فإذا كان هذا هو منهج المحدثين في نقد الأحاديث فهل نجد هنا مجالًا للتكهن القائم على تعاطي العلوم بِضرْبٍ من التنجيم أو التَّخَرُّصِ؟! كلَّا واللهِ فهُما لا يجتمِعان.

٢- أن علم الحديث له قواعد ومبادئ وأسس ينبني عليها الحكم على الأحاديث قبولًا وردًّا، وليس مجرَّد أمر يهجم على القلب ابتداءً دون دَرْسٍ وتَحصِيلٍ.

ولهذا يقول الشيخ أبو الحسن السُّليماني: " ولما كان العلماء لا ينطلقون في أحكامهم - في الأصل - من هوى أو جهل؛ فأحكامهم - في الجملة - تكون مؤتلفة غير مختلفة"(١).

---

(١) الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية (١/ ٢٥٩).

وليس أدل على ذلك من تِلكُم الحوار الذي دار بين سائِلٍ والإمام أبي زُرعَة الرَّازي، حينَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: " الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ ابْنَ وَارَةَ يَعْنِي مُحَمَّدَ بن مُسْلِمِ بن وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلَا تُخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تُمَيِّزُ كَلَامَ كُلٍّ مِنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ". قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ ".(١).

والشَّاهدُ في ذلكَ قولُ الإمام أبي زرعة: " فإن وجدت بيننا اختلافًا فاعلم أنَّ كُلًّا منَّا تكلَّم على مُرادِهِ، وإنْ وجدْتَ الكلمة مُتفقة فاعلم حَقيقة هذا العِلم".

والمعنى: أنَّ هذا العِلم لو لم تكن له قواعد وأسس يعلمها المتمرِّس فيه بطول الدَّرس والتحصيل لتكلَّم كلُ واحدٍ مِنَّا بما أدَّاه رأيه إما انتصارًا مُحِقًا، أو ميلًا وهَوىً مُتَّبَع وإن لم يكن صوابًا؛ لتعدد السُبُل، وتنوّع الاجتهادات، وتضارب الأمْزِجة.

ولمّا كان لِعلم الحديث قواعد موضوعة، ومناهج متبعة للتوصل من خِلالها إلى حال الراوي والمروي يعلمها العالِمُ والطَّالِبُ، ويسيرُ على هديِها الجَهْبَذُ والحَدِيثيُّ، كلٌ ينتهج تِلك القواعد ولا يَحِيد عنها، فتتفق كلمتهم، وتتوحَّد نظرتهم، حينها ينظر إليهم غيرُ المتمرِّس المُنْصِف بأنَّ الله قد اختصهم بإلهامٍ معانٍ زائدة، وإحاطة بطرائق ومعارف ثابتة يتفق عليها جميع النُّقَّاد من أهلِ الإدراك فلا يَغلُو عليهم بالتكهُن أو الإنكار.

---

(١) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (١/ ١١٣).

وصنيع الإمام أبي زرعة الرازي شَبيه بصنيع الإمام أبي حاتم الرازي حين قال لرجُلٍ سألَهُ: " سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقلْه إلا بفَهْمٍ...، - فقال الرجُلُ بعد أنْ سَأل أبا زُرعة عن نفس الأسئلة -: تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بانَ لكَ أنَّا لم نُجازفْ، وإنما قُلناه بعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا ".⁽¹⁾.

فنفَى الإمامُ أبو حاتم الرازي عن عِلمهِ بالأحكام على الأحاديث أن تكون من باب العلم بالغيب، وقرَّرَ أنها بالفهمِ لأسباب القبول والرَّدِّ التي اتفق عليها أئمة النقد، وبلغوا فِي فَهْمِهَا وخِبرة تَطبيقِهَا مرتبة الإحسان⁽²⁾.

وكذا لم تتفق كلمتهم إلا لسيرهم على قواعد مخصوصة، وشرائط مدروسة، وقرائن مبثوثة، ولهذا أجاب الإمام أبو حاتم الرازي تسهيلًا على سائله لمعرفة العِبرة عندهم في التصحيح والتضعيف فقال: " وَنَحْنُ نَعْلَمُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ بِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ النُّبُوَّةِ، وَنَعْرِفُ سُقْمَهُ وَنَكَارَتَهُ بِتَفَرُّدِ مَنْ لَمْ تَصِحَّ عَدَالَتُهُ ".⁽³⁾.

وعليه فإن لعلماء الحديث منهجية موحَّدة، وأصول وقوانين مُتداولة يتفق عليها جميع النُّقَّاد، ويدور حولها الأصْحابُ والرُّوَّاد.

وأنَّ مَن أرادَ من غير أهله فائدة أو نُكتة فليرجع إلى أئمته المعتبَرِين، وأهل جَلْدَتِه المُتمرسين؛ فهُم أهلُ الدرايةِ، وعلى أحكامهم يُعوَّل قبول الرواية، ولا يُسوَّغُ العُدول عنهم إلا بآية.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩).

(٢) فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، علل الحديث بين النظرية والتطبيق (ص٣٩).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥١).

وفي ذلك يقول الإمام السخاوي - رحمه الله -: " وَلِهَذَا تَرَى الْجَامِعَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ كَابْنِ خُزَيْمَةَ، وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ، بَلْ يُشَارِكُهُمْ وَيَحْذُو حَذْوَهُمْ، وَرُبَّمَا يُطَالِبُهُمُ الْفَقِيهُ أَوِ الْأُصُولِيُّ الْعَارِي عَنِ الْحَدِيثِ بِالْأَدِلَّةِ، هَذَا مَعَ اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَيْهِمْ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ، كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى الرُّجُوعِ فِي كُلِّ فَنٍّ إِلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ تَعَاطَى تَحْرِيرَ فَنٍّ غَيْرِ فَنِّهِ فَهُوَ مُتَعَنٍّ، فَاللَّهُ تَعَالَى بِلَطِيفِ عِنَايَتِهِ أَقَامَ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ رِجَالًا نُقَّادًا تَفَرَّغُوا لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالْبَحْثِ عَنْ غَوَامِضِهِ، وَعِلَلِهِ، وَرِجَالِهِ، وَمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِهِمْ فِي الْقُوَّةِ وَاللِّين، فَتَقْلِيدُهُمْ، وَالْمَشْيُ وَرَاءَهُمْ، وَإِمْعَانُ النَّظَرِ فِي تَوَالِيفِهِمْ، وَكَثْرَةُ مُجَالَسَةِ حُفَّاظِ الْوَقْتِ مَعَ الْفَهْمِ، وَجَوْدَةُ التَّصَوُّرِ، وَمُدَاوَمَةُ الِاشْتِغَالِ، وَمُلَازَمَةِ التَّقْوَى وَالتَّوَاضُعِ - يُوجِبُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَعْرِفَةَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ".(١).

ففي كلام الإمام السخاوي ما يُفيد أيضًا بأن لعلم الحديث قواعد وقوانين يعرفها المشتغلين به، وهذا يُؤكِدُ لنا أنَّ إلهام المحدثين إنما جاء عن معرفةٍ وإحاطةٍ بقوانين الصَّنْعَةِ، وليس عِلمًا يُدركُ بالخواطر والتأملات الباطنية العارية عن الحقائق والأدلة.

ولهذا قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ: " وأهل الخواطر ليس لهم أن يتكلموا في شيء من علوم الحديث إلَّا مَن أخذه عن أهلِه، وأهل المعرفة به، فحينئذٍ يتكلَّم بمعرفته".(٢).

٣- أن هذه الملكة من الإلهام القَلبيّ، أو الإدراك الحِسي الباطني، لم يُدركها نُقَّاد الحديث إلَّا بعد النظر الشديد، ومُضِي الزمن البعيد: وليس أدلُّ على ذلك من صنيع جهابذة

---

(١) فتح المغيث للحافظ السخاوي (١/ ٢٨٩).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/ ١٢٣).

الحديث منذ نشأة الرواية فقد أفْنَوا أعمارهم في تحصيله، والرحلة في طلبه، وتحمُّل المشاق والمصاعبِ من أجل الذَّب عنه، وكتب التواريخ والتراجم شاهدةٌ على ذلك، ناطقةٌ به.

فحُرَّاس الحديث لكي يحكموا على حديث بالقبول أو الردِّ، كانت لهم صولات وجولات في جمع طرقه واستقصائها من الصِحاح، والسنن، والمسانيد، والمجامع، والأجزاء، والمشيخات، وغيرها من دواوين السُّنَّة، وسبر أحوال روَّاتها، والنظر في كيفية روايتهم، ومدى ضبطهم وإتقانِهم، كُل ذلك لمعانٍ عندهم، وقرائن تحملهم على قبول وجهٍ دونَ وجهٍ.

وما أجَلّ كلام المعلميُّ اليمانيّ حِين قال: "وهذه الملكة لم يُؤْتَوْها من فراغ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم،

وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل، هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة وامتلاكِ النّفْسِ عند الغضب، وعدمِ الميْلِ مع الهوى، والإنصافِ مع الموافقِ والمخالفِ، وغير ذلك، وهذه المرتبةُ بعيدةُ المرامِ، عزيزةُ المنالِ،

لم يبْلُغْها إلا الأفْذاذُ، وقد كانوا من القِلّةِ بحيث صاروا رُؤُوس أصحابِ الحديثِ فضْلًا عن غيرهم، وأضْحتِ الكلمةُ إليهم دُون منْ سواهم(١).

ومن مظاهر هذا التحرِّي، ودقَّة التفتيش والفحص، وسلامة الحكم جمعهم لطرق الحديث، واعتبار ذلك مطلب منشود لا محيد عنه، ومن ذلك:

قول الإمام على بن المديني: " «الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»(٢). وقول الإمام يَحْيَى بن مَعِينٍ: «لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ»(٣). وقول الإمام أَحْمَدُ بن حَنْبَل: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»(٤). وقول إبْرَاهِيم بن سَعيد الجَوْهَرِيّ: " إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَدِيثِ عِنْدِي مِائَةُ طَرِيقٍ، فَأَنَا فِيهِ يَتِيمٌ"(٥).

وقول يزِيد بن أبي حبيب: " إِذا سَمِعت الحَدِيثَ فأنْشُدْهُ كَمَا تُنْشَدُ الضَّالَّةُ فَإِن عُرِفَ وَإِلَّا فَدَعْهُ"(٦).

وللمحدثين في هذا الصنيع من جمع الطرق لإدراك الخلل الكثير والكثير من المآثِر والمشاهِد، ومن ذلك أيضًا قول الإمام ابن حِبَّان: " جاء يحيى بن معين إلى عفَّان ليسمعَ منه كُتب حمّاد بن سلمة، فقال له: سمعتَها من أحدٍ؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم وانحدر إلى البصرة وأسمع من

---

(١) النكت الجياد من كلام شيخ النقاد المعلمي اليماني، لمؤلفه/ إبراهيم الصبيحي (١/ ١٢٧).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٦/ ٦١٨).

(٦) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (١/ ٣٠).

التبوذكي، فقال: شأنك. فانحدَرَ إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟! قال: سمعتُها على الوجهِ من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافه، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه".(١).

كما كان لهم - رحمهم الله - الكعب العالي في كثرة الممارسة، وتقادم المُدَارَسَة، وطول المُجالسة حتى يصلوا إلى حكم سديدٍ، وغاية منشودة.

ولهذا قال الإمام عبد الرحمن بن مَهْدِيّ حينما انتقد راويًا فروجع في ذلك: " الْزَمْ عَمَلِي هَذَا عِشْرِينَ سَنَةً حَتَّى تَعْلَمَ مِنْهُ مَا أَعْلَمُ".(٢).

وقال عَلِيُّ بن الْمَدِينِيِّ: «رُبَّمَا أَدْرَكْتُ عِلَّةَ حَدِيثٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً».(٣).

وقال الخطيب البغدادي: " فَمِنَ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ، وَمُضِيِّ الزَّمَنِ الْبَعِيدِ ".(٤).

وقال أيضًا: " وكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ، وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ".(٥).

---

(١) المجروحين لابن حِبَّان (٢/ ٣٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٦).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٦).

ويقول ابن رجب الحنبلي: " ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقَّى عنه كأحمد، وابن المديني، فإنَّ من رُزِقَ مُطالعة ذلك، وفهمه، وفقهتْ نفسَه فيه، وصارت له فيه قوة نفس ومَلَكة، صلُح له أن يتكلم فيه".(١).

كما كان - رحمهم الله - يُفتِّشون في أحوال الرواة، وينظرون في اختلافهم عند وقوع الاختلاف، ويُحددون مقدار ضبطهم واتقانهم حتى تُقبل روايتهم أو يحكمون بردِّها.

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: " السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ".(٢).

وقال الحافظ العراقي: " تدرك العلة بتفرد الراوي بمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهبذ أي الناقد بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهمه، وغير ذلك. ".(٣).

من خلال هذا المنهج القائم عند علماء الحديث على التحري والتدقيق، والجَمْعِ والتفتيش نُدرك أن الإلهام الذي اختصهم الله به لم يكن مجرد طيف عبثيّ، أو خاطِرٌ صُوفِيّ، أو ذَوْقٌ فردِيّ، وإنما كان الحكم على الأحاديث بالقبول أو الرد كلمة حقٍ ودليل صِدْقٍ بعد النَّظَرِ الشديد، ومُضِي الزمن البعيد.

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٢٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١/ ٩٠).

(٣) شرح ألفية الحديث (١/ ٢٦٠).

٤ - أنَّ هذا الفن صناعة مُتْقَنَةٌ لها رجالها الأفذاذ المَعْنِيين بها، ولا يُقْبَل في شأن نَقَلة الأخبار التهوين والتليين بزعم الصلاح والدين: والمعنى، أن راوي الحديث لا تُقبل منه الرواية الحديثية إلا إذا عُرف عنه العناية التامة بالطلب والتحصيل ومُلازمة الشيوخ؛ لاستدعاء ذلك - غالبًا - الضبط في الجُملة مع تفاوت مراتبه، ولهذا رأى الإمام أبو عبد الله الحاكم جَعْل الشُّهرة بالطلب شرطًا للصحيح، وقد استند في ذلك إلى كلام عبد الله بن عوْن حيث قال: "لا يؤخذ العلم إلا ممن شُهِد له عندنا بالطلب"(١)، ولا يُكتفى بالصلاح والديانة المُعبَّر عنها بالعدالة؛ ولهذا ردَّ نُقَّاد الحديث خبر الكثير من الرواة على صلاحهم وديانتهم وجميل ذِكرهم؛ بدعوى أنهم ليسوا من أهل الحديث المعنيين به؛ وذلك لأنَّ عدم العِناية بالشيء يؤدي إلى الإخْلَال به غالبًا.

وفي ذلك يقول الإمام أبو بكر ابن خُزيمة (ت٣١١هـ): " رَوَى هَذا الخبَر مَن ليْسَ الحدِيثُ صنَاعَتُهُ فجَاء بِطامّة ".(٢).

وقال تلميذه أبو حاتم ابن حِبّان(ت٣٥٤هـ) في ترجمة (الرَّبيع بن صُبيْحٍ): " كَان رَجُلًا صالحًا ليْسَ الحَدِيثُ مِن صِناعتِهِ، فَوَقَع فِي حَدِيثه المنَاكِير مِن حيثُ لا يَشْعُر ".(٣)

وما أجملَ ما قالَهُ الإمامُ يَحْيَى بن مَعِين في هذا الصَّددِ: " إِنَّا لَنَطْعُنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُمْ قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْ سَنَةٍ"(٤)، والمعنى: أنَّهم أُنَاسٌ صالِحون، لكنهم ليسوا من أهل الحديث؛ لِقلَّة ضبطهم وحِفظهم.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) (١/ ٢٣٨).

(٢) الصحيح، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة (١/ ٢٦٥).

(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام أبي حاتم ابن حبان (١/ ٢٩٦).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٠١).

ثم قال الخطيب البغدادي مُعقِّبًا: " وَكَلَامُ يَحْيَى بن مَعِينٍ هَذَا فِيهِ بَيَانُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الرُّوَاةِ أَمْرًا لَا يَجُوزُ مَعَهُ قَبُولِ رِوَايَتِهِمْ وَجَبَ عَلَيْهِ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُكْتَفَى فِي قَبُولِهِ لِمُجَرَّدِ الصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ كَمَا لَا يُكْتَفَى بِذَلِكِ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ".⁽¹⁾.

قلتُ: ومن المعلوم شرعًا وعقلًا وعُرفًا أنَّ المُلهَمينَ هم أهلُ الصلاح، والديانة، ومحاسن الأخلاق، فبمنطوق اللسان العقلي، والحِس الصوفي - على زعمهم الواهي بأن عِلم الحديث قائمٌ على الكهانة أو الإلهام العاري عن الدليل الشرعي - فالمشهود لهم بالصلاح والديانة هُم أَوْلَى بالأخذ عنهم، والركون إلى خَبَرِهم يقينًا؛ لتوافق الإلهام لهم في الغالب بموجب صلاحِهم وتقواهم، وحتى وإن لم يكونوا من ذوي الخبرة التَّامة بخفايا هذا العلم!

ولكننا رأينا من خِلال كلام المحدثين وصنعتهم أنَّ منهجهم في النَّقْدِ بعيدٌ كلّ البُعد عن التكهن الذي يركن إلى علومٍ غيبية، أو مُمارسات غير شرعية، أو حتى الإلهام العاري عن الدليلِ، فنراهم لا يُعوّلون على الصلاح عَرِيّا عن الضبط والإتقان؛ بل يردُّون خبرهم ويؤخرونه إمَّا إلى دائرة القبول المُفتقرة إلى الجبر والاعتبار، أو الخروج عنها بالكليَّة إذا كثرتْ منهم المخالفة، أو فحش منهم الخطأ والغلط، حتى يصيروا فِي عِداد المُغفَّلِين المُستحقين للترك، والقدْحِ في عدالتهم؛ لشائِبةِ عدم عنايتهم بالحفظِ والطَّلبِ، مِصداقًا لقول الإمام السيوطي (ت٩١١هـ): " المُغَفَّل المُستَحِق للتَّرْكِ لا يَصحُّ أن يُقال فِي حَقِّهِ: عَدَّلهُ أصْحابُ الحَدِيثِ".⁽²⁾.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٠١).

(٢) تدريب الراوي، للحافظ السيوطي (١/ ٦٢).

وهكذا نُدْرِك أنَّ أهلَ الشأنِ من المحدثينَ قد احتاطوا في شأن الرواية إلى حَدِّ تقديمها صحيحة ثابتة على كل غالٍ ونفيسٍ من الأولياءِ والأتقياء وإن كانوا من أهل الجِنانِ.

من خِلال تِلك الطرائق والأسس التي مشى عليها المحدثون نُدرك مدى منهجيتهم، وعقلانيتهم، ودقتهم، وحيْطَتهم في إصدار أحكامهم على الأحاديث وسلامتها، إضافةً إلى ما منحهم الله - تعالى - به من فهمٍ ثاقبٍ، وقوّةِ حفظٍ، وصفاء قريحة استطاعوا إدراك خفايا هذا العلم ودقائقه بصورة لا تبلغها كثير من الأفهام، ولا تعقلها غالب العقول، حتى صار لهم فنًّا وصنعةً لا يُزاحمهم فيها إلا الأمثال الأماثل، فلا يتعرَّف عليه إلا الناقد الخبير، ولا يكشف زيفه وبهْرَجه إلا الجهبذ الصيرفي البصير.

وسوف نذكر في المطلب القادم - بحَولِ اللهِ وعَوْنِه - أسباب عدم ذِكر المحدثين لأسباب إعلال الحديث، أو إبداء تصريحات حول قرائن قبوله أو رده حتى نقف على حُجتهم في ذلك، ونزيل الشكوك عن طريقتهم في النقد، فلعل البعض قد وجد في ذلك طريقًا وسبيلًا إلى القولِ بذلِك.

المطلب الرابع: أسباب عدمِ ذِكر المحدثين الدليل إلى ما ذهبوا إليه من التصحيحٍ أو التضعيفِ، أو التعليلِ عندَ نقدِ الروايات:

الناظر في كلام نُقَّاد الحديث، والواعي لمنهجهم وما راموا إليه بصنعتهم وطريقتهم في العرض والتحليل، يُدرك حُجتهم في النقد بالقبولِ أو الرَّدِ، بِما يُجلِّي مُرادهم، ويبعد الشك والريب عن فُهُوم المُحْدَثِين، أو المُعاندين المشككين.

وسنعرض في النقاط الآتية - بحول الله - الأسباب التي دَعَت نُقَّاد الحديث - أحيانًا - إلى إعراضهم أو سكوتهم عن إبداء حُجج أو قرائن الحكم على الرواية بالقبول أو الردِّ فمن ذلك:

١- أنَّهم لا يذكرون ذلك للعامةِ، أو الجُهَّال بهذا العلم فقط؛ خوفًا عليهم من التلبيس والتدليس؛ لعدم قدرتهم على إدراك كُنه هذا العِلم، فينظرون إلى أهله بالتكهُّن والتخرُّص، وهذا هو الذي دفع الإمام عبد الرحمن بن مهدي إلى أن يقول: " إنكارنا للحديث عند الجُهَّال كهانة".(١).

وقد أدرك الإمامُ أبو داود السجستاني هذا المعنى، واحتاط له حيث قال: " وَرُبمَا أتوقف عَن مثل هَذِا؛ لِأَنَّهُ ضَرَر على الْعَامَّة أَن يُكْشف لَهُم كل مَا كَانَ من هَذَا الْبَاب فِيمَا مضى من عُيُوب الحَدِيث؛ لِأَن علم الْعَامَّة يقصر عَن مثل هَذَا".(٢).

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: " فَلَوْ قُلْتَ لِلْعَالِمِ يُعَلِّلُ الْحَدِيثَ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ ".(٣).

وقال الإمام محمد بن عبد الله بن نُمَيْر مُعَقِّبًا على كَلامِهِ: " صَدَقَ. لَوْ قُلْتَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَّابٌ ".(٤).

والمعنى في كلامهم: أنَّ عقول العامة لا تَبلُغ فَهم هذه المعاني، ولا يَملك النَّاقد الحُجة أو الجواب الذي يقتنع به العَاميّ – على قَدْر إدراكه –، وإلا فلديهم من القرائن والحُجج في الحكم الشيء الكثير، والعلم اليقين.

وهذا الصنيع من نُقَّاد الحديث منهجٌ من مناهجهم في التعامل مع مسائل علوم الحديث ومُدارسته أهله، وقد ترْجَمَ الإمام البخاري – رحمه الله – في (الصحيح) بابًا بعنوان" مَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (١/ ١٠).

(٢) رسالة إلي داود إلى أهل مكة (١/ ٣١).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٦).

خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهَةَ أَلا يَفْهَمُوا... "، وذَكَرَ فيه أثرًا عن عليّ بن أبي طالب – رضى الله عنه – أَنَّهُ قَالَ: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ... "(١).

وقال المُهلب في بيانه: " فِيهِ أنه يَجبُ أنْ يُخَصّ بالعِلمِ قومٌ لِما فِيهم مِن الضبْطِ وصِحّة الفَهْمِ، ولا يُبذلُ المَعنى اللّطِيف لِمن لا يَستأهِله مِن الطَّلبة، ومن يُخافُ عَليه الترَخّص والاتّكال لِقِصرِ فَهمه".(٢).

٢- أنَّ عبارة النُّقاد في برْهَنة الحكم قد يَقصُر التعبير عنها بألفاظٍ ظاهرة تُلائم اليقين الباطني؛ الناتج عن تكاثر الأدلة المفهومة من قرائن الأحوال، ومُلابسة ظروف الراوي والمروي، وتِلك أمورٌ يُدركها المتمرِّس الواعِي لخفايا ودقائق هذا الفن.

وفي هذا المعنى يقول الإمام أبو حاتم الرازي: " «وكما لا يَتهيأ للناقدِ – الصَّيْرَفِيّ – أنْ يُخبر بسبب نقدهِ؛ فكذلكَ نحن رُزِقْنَا عِلمًا لا يتهيأ لنا أن نُخبر كيف عَلمنا بأنَّ هذا حديثٌ كَذِبٌ، وأنّ هذا حديثٌ منكرٌ إلا بِما نعرفه".(٣).

قلتُ: والمعرفةُ عندهم القائمةُ على الاجتهادِ بالنظر في الأدلةِ هي طلاسمٌ عندَ غيرِ أهلِ الفنِ، والبُرْهانُ عليها بعباراتٍ وألفاظٍ يَحتاجُ من يُدركُهَا، ولو تفرَّدْتَ بغير الفاهم اللّبيب السنين الطُّوَال لغابت عليكَ شموس وأقمار، وما سَطَعَ في عقلِهِ ضوءُ الفهومِ والأنوار لِما يُصْنَعُ ولِما يُقَالُ، فيَكْتَفِي – مَن يُدرك تِلك الحال – بيقينه تُجاه الحكم، ولا يُظْهِر له دليلٌ عَلَى الرغم مِن وجودِه عِنده.

وفي ذلك يقول أيضًا الشيخ طاهر الجزائري: " وَهَذِه الْمَسْأَلَة لَيست من الْمسَائِل

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم (١/ ٣٧/ ١٢٧).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٠٧).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

الغامضة فَإِن كل من اشْتغل بفن من الْفُنُون وتفرغ لَهُ، وسلك مَسْلَك أَهله، وَصرف عنايته إِلَيْهِ قد يحكم فِي مسَائِله بِحكم لَا يَتَيَسَّر لَهُ إِقَامَة الدَّلِيل الظَّاهِر عَلَيْهِ، وَإِن كَانَ لَهُ فِي نفس الْأَمر دَلِيلٌ رُبمَا كَانَ أقوى من الْأَدِلَّة الظَّاهِرَة إِلَّا أَن الْعبارَة تَقْصُر عَنهُ، وَلذَلِك ترَى الْمُشارِكِين لَهُ فِي تِلْكَ الْحَال يَحكُمون بِمثلِ حُكمِه فِي الْغَالِب".(١).

وفي كلام ابن مهدي السَّابِق" أنَّ عِلمَ الحديثِ إلهامٌ؛ لو قلت للقيِّم بالعِلِلِ: من أين لك هذا؟ لم تكن له حجة.(٢)" قال الحافظ السخاوي موضحًا مُراده: يَعني - حُجَّة - يُعَبِّرُ بِهَا غَالِبًا، وَإِلَّا فَفِي نَفْسِهِ حُجَجٌ لِلْقَبُولِ وَلِلْدَفْعِ".(٣).

٣- أَنَّهم يذكرون الأسباب والأدلة التي دَعَتْهُم إلى هذا الحُكم، ولكنهم في - الغالب - يكتفون بعبارات مختصرة مُفهمة لأهل الصنعة المتمرسين، وقد يَخفى المُراد منها عِند من لا يُحْسنُ ذلك.

وفي ذلك يقول الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه(التمييز): " « أما بعد فَإنَّك يَرْحَمك الله ذكرت أَن قبلك قوما يُنكرُونَ قَول الْقَائِل من أهل الْعلم اذا قَالَ: هَذَا حَدِيث خطأ، وَهَذَا حَدِيث صَحِيح، وَفُلَان يخطئ فِي رِوَايَته حَدِيث كَذَا، وَالصَّوَاب مَا روى فلَان بِخِلَافِهِ، وَذكرت أَنَّهم استعظموا ذَلِك من قَول من قَالَه، ونسبوه الى اغتياب الصَّالِحين من السّلف الماضين، وَحَتَّى قَالُوا: إن من ادّعَى تَمْيِيز خطأ روايتهم من صوابها مُتخرِّص بِمَا لَا علم لَهُ بِهِ، ومُدَّع علم غيب لَا يُوصل إليه، وَاعْلَم وفقنا الله وإياك أَنه لَوْلَا كَثْرَة جَهلَة الْعَوامِ مُستنكري الْحق لما بَان فضل عَالم على جَاهِل، وَلَا تبيَّن عِلمٌ مِنْ جَهْلٍ، وَلَكِن الْجَاهِل

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري (٢/ ٦٥٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١/ ١٠).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام السخاوي (١/ ٢٨٨).

يُنكر الْعلم؛ لتركيب الْجَهْل فِيهِ، وضد الْعلم هُوَ الْجَهْل، فَكل ضِد ناف لِضِدهِ دَافع لَهُ لَا محَالة، فَلَا يهولنّك استنكار الْجُهَّال، وَكَثْرَة الرعاع لما خص بِهِ قوم وحرموه، فَإِن اعْتِدَاد الْعلم دائر إِلَى مَعْدنه، وَالْجهل وَاقِف على أَهله»(١).

٤ - عَدَم المعرفة بالسبب أصْلًا، أو أنَّ الإمام - أحيانًا - يُقِرُّ بأن هذا الوجه من الرواية خطأ، فَيُطَالبُ بالصواب، فلا يعرفه.

فقد لا يتهيأ للناقد - أحيانًا - معرفة وجه الصواب في الرواية، وإن كان يجزم أن هذا الوجه خطأ بقرائن تدل على ذلك، فيمتنع حينها من ذِكر السبب لعدم المعرفة به، فقد ذَكَرَ ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) في ترجمة الإمام يحيي بن معين، قال سُليمان بن حَرب: كان يحيى بن معين يقول في الحديث: "هذا خطأ"، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يَدْرِي، فأنظر في الأصل فأجده كما قال".(٢).

وفي هذا يقول الشيخ أبو الحسن السُّليماني: " هناك بعضُ الأحاديث يقع في نَفْس الإمام منهم أنها مُنكرة؛ وذلك لأنها خلاف المعروف عند أهل الحديث، إلا أن الإمام لا يستطيعُ أنْ يُحدِّد العِلة بِجلاء، وكذا لا يَتمكّن من تَحديدِ مَن يتَحمل عُهدة الخَطأ، أو النَّكارة ونحو ذلك، وذلك في وقتٍ دونَ وقتٍ، وهذا قليل جدًّا".(٣).

وكذا قال: " ولما كان العلماء لا ينطلقون في أحكامهم - في الأصل - من هوى أو جهل؛ فأحكامهم - في الجملة - تكون مؤتلفة غير مختلفة، وهناك أشياء تنقدِح في نفس الإمام منهم باعتبار سعة اطلاعه، ومعرفته لمخارج الروايات، وطول الممارسة في خدمة

---

(١) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج (١/ ١٦٩).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٣١٤).

(٣) الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية (١/ ٢٥٩).

الحديث النبوي، وكثرة مذاكرة أهل الفن بذلك، فهذا وغيره يُورِّثُ العالم منهم أمورًا معينة، فإذا وقف على حديث يُخالف شيئًا من ذلك، أعلَّهُ، فإن سُئل عن تحديد العِلة بِدقة، فقد لا يتهيأ له ذلك في وقت دون وقت، أو قد لا يتهيأ لأحدهم دون الآخر، فيكتفي برد الحديث لمخالفته ما سبق أنْ انقدح في نفسه خلال حياته الحديثية، ومثل هذا ليس بغريبٍ على جميع الصناعات والفنون: أنْ يَعرف المختصون فيها من كُنه الأمور وحقائقها مالا يَعرفه غيرهم؛ من الذين يقتصرون على ظاهر الأمور، وعلى هذا القسم يتنزل قول من قال: معرفتنا بالعلل إلهام، أو كهانة عند الجاهل، أي الجاهل بهذا الفن، لا أنهم يتكلمون بجهلٍ أو هوىً، فالعلماء يرون أن العلة بادية واضحة، والعُمدة في ذلك على العلماء، لا على فَهم الجهلة، وغيرُ المُعتَمَدِ لا يُعتمدُ".(١).

٥- أن يكون السائل عن الدليل بقبول الحديث أو ردِّه ليس من أهل دِراية الحديث والاختصاص بعلومه، ولو كان ذا مكانة علميَّة في غيره.

ويدل على ذلك ما جاء في شأن من سأل الإمام أبا حاتم الرازي، حيث وَصَفهُ أبو حاتم بأنَّه كان من جِلَّة أصحاب الرَّأي وأهل الفهم فيه فقال: " «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي مِنْ أهلِ الفهم منهم، وَمَعَه دفترٌ فعرضه عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأ...، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطل، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضهِ: هذا حديثٌ كذب، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاح، فقال: من أين علمتَ أنّ هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطتُ وأني كذبتُ في حديث كذا؟ فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية مَنْ هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأنّ هذا

---

(١) الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية (١/ ٢٥٩).

الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلتُ: سلْ عمّا قلتُ من يُحْسِنُ مثل ما أُحْسِنُ؛ فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يُحسِن مثل ما تُحْسِن؟ قلت: أبو زرعة.... "(١).

وبَعْدَ أنْ فَعل ما أشار به أبو حاتم عليه مِن سُؤالِ من هو في مستوى عِلم أبي حاتم وخِبْرَته - وهو أبو زُرْعَةَ الرَّازِي - حَصَلتْ للسائلِ قَناعَةٌ بِصواب مَا أُجِيبَ بِهِ؛ لاتفاق جوابِهِما، ولو بِدون دليلٍ مِنْ أيِّهِما، فقال له أبو حاتم: فقد دَلَّكَ هذا أننا لم نُجازِف، وإِنَّمَا قُلْنَاهُ بِعلمٍ وَمعْرِفَة.(٢).

وهكذا، وبعد هذا السرد السريع نُدْرِك أن علم الحديث، ومنهج نقده من ذوي الشأن بتلك الألفاظ - الكهانة أو الإلهام -، وما يُقاربهما، أو يشبهما في إبداء معايير ووسائل الحكم على بعض الأحاديث ليس طَعنًا في طرائقهم، ولا تشكيكًا في منهجهم بأنَّه لا يعدو أن يكون كهانةً أو سِحْرًا، وإنما هي ألفاظ تدل دلالة واضحة على أنَّ الله - تعالى - قد اختصهم بإلهامِ معانٍ زائدة، لا يُدركها إلا ذوو الخِبرة والإحاطة بهذا الفن لِدقّته، وعُمق مسائله، وقضاياه.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩)، وعلل الحديث بين النظرية والتطبيق (ص٣٨)

الخاتمة

بعد دراسة مفهوم الكهانة والإلهام في سياق نقد الحديث عند المحدثين تبيَّن لنا أن علماء هذا الشأن اعتمدوا منهجًا دقيقًا في تمييز الصحيح من الضعيف قائمًا على أسس علمية ونقلية متينة، وقد ظهر لنا أن ادِّعاء بعض المستشرقين بأن النقد الحديثي يعتمد على الإلهام أو الحدْس لا يستند إلى أدلة علمية، بل هو مبني على سوء فهم لمناهج المحدثين.

ونستطيع أن نخلص إلى أهم وأبرز النتائج التي حققها هذا البحث، ومنها:

١- إنّ نقد المحدثين لم يكن قائمًا على التكهن والإلهام الشخصي العاري عن الدليل، وإنما كان مبنيًا على ضوابط علمية موضوعة صارمة تشمل دراسة الإسناد والمتن.

٢- أن بعض الادعاءات التي أثارها المستشرقون بأن المحدثين اعتمدوا على الإلهام في تصحيح أو تضعيف الأحاديث ناتجة عن سوء فهمهم لعبارات المحدثين حيث كانوا يُعبرون - أحيانًا - في أحكامهم على الأحاديث بعبارات تدل على قوة الحدْس القائم على الخبرة بجزئيات هذا الفن، وإنما ظنها بعض الطاعنين تنجيمًا أو كشفًا غيبيًا.

٣- أن منهج النقد عند المحدثين هو منهجٌ علميّ متكامل يتوافق مع مبادئ البحث التاريخي، والتدقيق العلمي الحديث، مِمّا يدحض أي افتراضات بوجود تأثير للعوامل غير العقلانية مثل الكهانة، أو الكشف الغيبي.

المقترحات:

١- دعم الأبحاث التي ترد على الشبهات المثارة حول منهج المحدثين بأسلوب علمي أكاديمي.

٢- توجيه الباحثين إلى الاطلاع على مصادر النقد الحديثي الأصلية بدلًا من الاعتماد على تفسيرات المستشرقين التي تروم إلى طمس هذا الفن بالكلية، ومِن ثمَّ الدين الإسلامي بِرُمّته.

٣- تعزيز الدراسات المقارنة بين مناهج النقد عند المحدثين، وبين المناهج الغربية التي لطالما نادى المستشرقون بأمثَلِيَّتها؛ وذلك لإبراز قيمة النقد الحديثي وتفوّقه على ما عداه؛ لِدقته وحيطَته، وسيره على المناهج العلمية المتبعة.

هذا والله أعلى وأعلم

وفي ختام هذا البحث أسأل الله - تعالى - أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علَّمنا، وأن يجعلنا هُداة مهتدين، وعلى طريق الحق سائرين، وعن مواضع الزلل والسخط مُبعَدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

تمّ المُراد وربُّنا محمودُ ولـه المكارم والعُلا والجودُ
وعلى النبي محمدٍ صلواته ما لَاحَ قمرٌ وأوْرَق عُودُ

فهرس المصادر والمراجع

١- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤

٢- اختصار علوم الحديث، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣- تاريخ بغداد للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٢ م.

٤- تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري (ت٨٢٥هـ)، ط. دار السلام.

٥- التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ(ت ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٩- الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٩٥٢م.

١٠- الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية، المؤلف: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني.

١١-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٩٧٤م.

١٢- دراسات محمدية للمستشرق جولد تسيهر، ترجمة الأستاذ/ صديق بشير نصر.

١٣- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث ابن السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت.

١٤- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٥- الطبقات الكبرى = لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، المؤلف: عبد الوهاب بن أحمد الحَنَفي، الشَّعْراني، أبو محمد (ت ٩٧٣هـ)، الناشر: مكتبة محمد المليجي الكتبي مصر، ١٣١٥ هـ.

١٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن

السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

١٧- الفروسية، للإمام محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية – حائل، الطبعة: الأولى ١٩٩٣.

١٨- قواطع الأدلة في الأصول، للإمام أبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٩م.

١٩- الكشف والإلهام بين أهل السنة والصوفية للأستاذ شريف طه، مركز سلف للدراسات الإسلامية والبحوث.

٢٠-المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للإمام أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٢١- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٣ هـ.

٢٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٣-معرفة علوم الحديث، للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ).

٢٤-الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

٢٥- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت **dorar.net**.

٢٦- موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني»، المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧٧م.

٢٧- الموضوعات، للإمام جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة١٩٦٦م.

فهرس الموضوعات

الملخــص ٥٥٩

المقدمــة ٥٦٣

أهمية هذا الموضوع ٥٦٤

الدراسات السابقة.. ٥٦٤

منهج البحث.. ٥٦٥

خطة البحث ٥٦٦

المبحـث الأول.. ٥٦٧

المطلب الأول: معنى " الكهانة "، و" الإلهام "، وبيان الفرق بينهما. ٥٦٧

المطلب الثاني: معنى (النقد) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين ٥٦٩

المطلب الثالث: بيان معنى الإلهام والكشف عند الصوفية، وبيان تأثير ذلك على الأحكام الشرعية عندهم. ٥٧٧

المبحث الثاني: الكهانة والإلهام في نقد المحدثين........................ ٥٨٤

المطلب الأول: إطلاق لفظتي: " الكهانة" و " الإلهام " في كلام بعض المحدثين.. ٥٨٤

المطلب الثاني: المراد بالكهانة والإلهام في إطلاقات المحدثين. ٥٨٨

المطلب الثالث: ذِكر شُبَه بعض الطاعِنين والمستشرقين حول منهج النقد عند المحدثين بأنَّه لا يعدو أن يكون تكهنًا، أو اعتبارًا روحِيًا، والرد على ذلك من واقع

صنيع المحدثين في نقد الرواية الحديثية.......................... ٥٩١

المطلب الرابع: أسباب عدم ذِكر المحدثين الدليل إلى ما ذهبوا إليه من التصحيحٍ أو التضعيفِ، أو التعليلِ عندَ نقدِ الروايات:.............................. ٦٠٥

الخاتمـــة ٦١٢

فهرس المصادر والمراجع ٦١٤

فهرس الموضوعات ٦١٨